الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٣
الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن ممتنون لوجود السيد جين يونغجيان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ والسيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، معنا اليوم. وأرحب بهما ترحيبا حارا.

(تكلم بالفرنسية)

وفقا لجدول أعمال اللجنة الأولى، تبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي. إلا أنني أود أولا أن أدلي ببيان الرئيس الافتتاحي التقليدي.

حتى إذا كنت أكرر ما أقوله، فإنني أود أن أرحب بحرارة بكل فرد هنا. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود على الشرف الذي أسبغوه على بلدي وعليّ بانتخابي لرئاسة اللجنة الأولى.

لقد بدأت الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة أعمالها في مناخ يجب أن يشجع من نواح متعددة على تحقيق نزع السلاح وإرساء الأمن الدولي. فانخفاض التهديد النووي في السنوات القليلة الماضية، وهو الأمر الذي طال انتظاره، تصاحبه زيادة في التبادل الثقافي والتجاري. ولا يمكن أن يسفر ذلك إلا عن زيادة معرفة واحترام كل طرف للآخر، وهما الأساسان الحقيقيان الوحيدان لإرساء السلام.

ومع ذلك، نود أن نذكر أنه في مطلع الحرب العالمية الأولى اعتقد عدد كبير من المعلقين أن الحرب مستحيلة بسبب الترابط الاقتصادي. وبلجيكا تعي أكثر من غيرها قيمة هذه التنبؤات. فهي تعلم أن السلام ليس واقعا تاريخيا عفويا، ولكنه يتحقق نتيجة جهد واع ودؤوب يضطلع به رجال يتحلون بحسن النية. وبلدي الذي يؤمن بذلك، يلتزم التزاما صارما بنزع السلاح. ولما كان بلدي دولة طرفا في كل المعاهدات الرئيسية التي تحكم كلا من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، فسيظل يتبع هذه السياسة طالما كانت ممكنة وضرورية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86045
9886045

ومن المؤكد أن نزع السلاح مهمة صعبة ذات جوانب معقدة ومتنوعة. ولا يمكن أن تنفذ إلا على مراحل، سائرة في بعض الأحيان في طريق ضيق الى حد ما. ومع ذلك فإن ما نخاطر به لا يسمح لنا بأن نكون ضعفاء. يجب ألا يثبط من ديناميتنا شيء، ويجب ألا يقلل من ثقتنا شيء، تلك الثقة التي ينبغي أن يدعمها التقدم الكبير الذي تحقق بالفعل. وتشكل أجزاء أساسية منها الاتفاقات الهامة والتوافق العريض في الآراء حول أهداف المستقبل. ودون خوض في تفاصيل كل التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في المجال الذي يشغلنا، فإنني أعتقد أنه من المفيد أن أقدم استعراضا سريعا، مستهلا بأسلحة الدمار الشامل.

قد يظن البعض لأول وهلة أن هذه هي أقل القضايا التي تبشر بالخير، وأن العام الماضي، على سبيل المثال، قد شهد الكثير من الأحداث المؤسفة. فالجمود النسبي في عملية ستارت، واستمرار وجود ترسانات نووية ضخمة، والتجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا، كل هذا يبدو أنه يؤيد هذا الرأي، خاصة وأنه مما يشغلنا عدم احترام بعض البلدان لاتفاقات الضمانات الدولية، والشكوك التي تروج حول تطوير القذائف التسيارية الطويلة المدى في أماكن متنوعة.

ومما يمكن أن يبرر بعض الاكتئاب الصعوبات التي يواجهها فرض حظر كامل على التفجيرات النووية وعلى إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وبطبيعة الحال، فسيكون من السخرية أن ننكر ضخامة التحديات التي نواجهها.

إلا أنه من الخطأ أن نتمادى في التأكيد على التشاؤم وأن نتجاهل المعاهدات الهامة التي تتحكم بالفعل في أسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو المعاهدات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فالتقدم المطرد الذي تحقق في إطار هذه المعاهدات صوب العالمية هو في حد ذاته مصدر للارتياح العميق. وهنا، أود أن أحيي انضمام البرازيل مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار، وبذلك يصبح عدد الدول الأطراف في هذه المعاهدة الهامة ١٨٧ دولة. كما أن ليتوانيا تصبح في شهر شباط/فبراير البلد الـ ١٤١ الذي ينضم الى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بينما انضم ١١ بلدا الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٨، مما يجعل عدد الدول الأطراف فيها ١١٧ دولة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحرز تقدما بطيئا، وإن كان أكيدا، وقد وقّع عليها ١٥١ بلدا وصدق عليها بالفعل ٢١ بلدا.

وبالرغم من أن حجم الترسانات الاستراتيجية المتبقية كبير، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر التخفيضات الكبيرة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية من جانب الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك من جانب الدول النووية الأوروبية. وهناك تدابير أخرى تبشر بالخير الكثير أيضا، مثل تخفيض الأهداف وتخفيض مستوى الإنذار. ويراودنا الأمل في أن نرى زيادة تفكيك الترسانات النووية، وإن كان لا يمكننا أن ننكر أن الأحداث الجارية الآن تسير في الاتجاه السليم.

كذلك حدث تقدم كبير في مؤتمر نزع السلاح. فقد أنشأ المؤتمر لجنتين مخصصتين: هدف إحداهما وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستعمالها. وعهد الى اللجنة الأخرى بأن تدرس التفاوض حول عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. كذلك، عين مؤتمر نزع السلاح منسقين خاصين مكلفين بمهمة التوصل الى توافق في الآراء بشأن نقل الألغام المضادة للأفراد، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في مجال التسلح. وهناك احتمالات إيجابية كذلك بإنشاء لجنة مخصصة للفضاء الخارجي عام ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، يجب أن نحيي الجهود المبذولة داخل الفريق المخصص لتقود المجتمع الدولي الى بروتوكول يدعم الاتفاقية. وتؤكد المعاهدة مدى استنكار ضمير البشرية لاستخدام أساليب الحرب هذه. ومما لا شك فيه أن هذا التوبيخ يفسر التأييد الهائل لإنشاء نظام للتحقق.

وكذلك توافق اللجنة على أنه تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالأمن على الصعيد الإقليمي، وبخاصة من خلال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومعاهدات

تلاتيلولكو، وروروتونغا، وبليندابا، وبانكوك، تدلل على الاهتمام المتزايد بإقامة هذه المناطق، وستنضم إليها قريبا آسيا الوسطى.

والاستعمال العشوائي للأسلحة الصغيرة وانتشارها يشكلان تحديا جديدا للأمم المتحدة. وتدل كل المؤشرات على أنها تريد أن تتصدى لهذا التحدي. وكان من الأمور الهامة في هذا الصدد تقديم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة تقريره الى الأمين العام في شهر آب/أغسطس الماضي. ويسعدني أنني تمكنت من الإسهام فيه.

والآن، بوسعنا أن نهنئ الأمين العام على الاهتمام الذي يوليه لمشكلة طلبات المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء. وقد أدى به تأثير الأسلحة الصغيرة على أمن بلدان كثيرة وتنميتها الى إنشاء آلية تسمى "تنسيق العمل بشأن الأسلحة الصغيرة"، تضطلع فيها إدارة شؤون نزع السلاح بدور حاسم.

وانطلاقا من نفس الروح، ترغب مجموعة من الدول الأعضاء في أن تدعم سياسيا وماليا تدابير جمع الأسلحة الصغيرة وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

وفي كثير من الحالات تظهر الأولوية الجديدة لا في البيانات فحسب، وإنما في الأفعال أيضا. ومن المستحيل بطبيعة الحال أن نسرد ملخصا شاملا لها، ولكن ينبغي إبراز بعض منها والإشارة إليه بصفة خاصة.

فاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، الموقعة في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨ تشهد على مجهود دولي ضخم يهدف الى الرقابة على هذا النوع من التجارة.

ئس وفي هذا العام أيضا، اعتمد الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك بشأن تصدير الأسلحة، سوف تشكل استكمالا مفيدا لبرنامجه لعام ١٩٩٧ الذي يهدف الى مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية.

وفي غرب أفريقيا، تعمل مالي وبلدان أخرى، استنادا الى خبرة وطنية كبيرة مكللة بالنجاح على فرض وقف اختياري إقليمي.

وفي مجال يتصل بذلك، اشترك ٩٢ بلدا هذه السنة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهذا هو أعلى رقم يسجل حتى الآن. كما ينبغي أن نرحب بنشر بيانات لأول مرة تتعلق بالإنتاج الوطني. وبطبيعة الحال، نحن لا نزال بعيدين عن تحقيق العالمية، ولا يسعني إلا أن أشجع الحكومات كافة على الاشتراك في هذا العمل.

وفي الوقت نفسه، فإن نوعية المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن نفقاتها العسكرية ظلت تتحسن. ومن المؤكد أن الوعي الجماعي بالخطر الناجم عن الأسلحة التقليدية سيتعزز بتوسيع وتحسين الآلية التي توفر المعلومات والشفافية.

ولا زالت الألغام المضادة للأفراد تمثل أحد أهم الشواغل التي تؤرق الغالبية العظمى من الوفود. ومن دواعي سعادتي البالغة أن ترحب اللجنة الأولى ببدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. فهذا الجهد الرئيسي تتويج لسنوات من الجهد بذلته حكومات عديدة، تكمله إجراءات حاسمة اتخذتها المنظمات غير الحكومية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول بضع كلمات بشأن تنظيم أعمال اللجنة. فكما تدرك الوفود، أن اللجنة الأولى قد عهد إليها موضوع نزع السلاح منذ ١٤ سنة وحتى الآن. وأنشطة اللجنة تكملها جهود تبذل في أنحاء أخرى لا سيما في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وفي عام ١٩٩٧، طلب سلفي المبجل السيد نكغوي، من بتسوانا، من اللجنة أن تكرس جهودها لـ "صياغة جدول أعمال دولي لنزع السلاح يركز على أهداف يمكن تحقيقها". (A/C.1/52/PV.3، ص ٥). وكان من رأيه أن يكون هذا البرنامج عمليا يستهدف تحقيق إجراءات ويركز على القضايا الأساسية في ضوء المستجدات. وأود أن أؤيد تلك التوصية وأن أشجع الأعضاء كافة على التفكير في أنسب أسلوب لتنفيذها.

كما أود أن أعرب عن امتناني الشديد للسيد دانا بالا وكيل الأمين العام، وأعضاء مكتب اللجنة تقديرا لما يسهمون به في مداولاتنا من نوايا حسنة ومشورة حكيمة.

وأود أن أشير، مثلما فعل من سبقوني، الى أهمية اضطلاعنا بأعمالنا في الحدود الزمنية المقررة لنا، ومن المهم أيضا أن يلتزم المتكلمون بالمواضيع المحددة لهذه اللجنة. وبهذه الروح، يسرني أن أعمل مع رؤساء المجموعات الإقليمية ومع جميع الوفود.

والتقدم في مجال نزع السلاح لا يتحقق بسرعة. بل العكس هو الصحيح، فإن الصبر والحرص يكفلان تحقيق المكاسب الحقيقية. ولكن إذا كان إيقاع خطى الدبلوماسية في مجال نزع السلاح أقرب ما يكون الى إيقاع خطى علم النبات منه الى إيقاع خطى علوم الميكانيكا، فإننا نكون مخطئين لو وجدنا مبررا للبطء المفرط أو للإطالة غير المبررة. بل على العكس من ذلك يجب الاستفادة من كل فرصة متاحة لتحقيق التقدم. وتتيح اللجنة الأولى في هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة فرصة من هذا القبيل. ولا بد من أن نظل واعين بذلك.

فليكن شاغلنا الوحيد هو جعل جهدنا الجماعي متواصلا ومثمرا. ولو كانت قوة التزامنا على قدر صبرنا فسنحقق توقعات المجتمع الدولي.

بيان الأمين العام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم اللجنة يشرفني ويسعدني كل السعادة أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي تكرم بالموافقة على مخاطبة اللجنة الأولى في اليوم الأول من أيام عملها الموضوعي.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، يا سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وكون هذه اللجنة هي اللجنة الأولى للجمعية العامة يعبر عن الأولوية التي منحتها الأمم المتحدة في أول أيامها الى مسألة نزع السلاح. وأعتقد أن هذا التشديد كان صائبا.

وكما يعلم أعضاء اللجنة، فقد قررت في السنة الماضية إعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، وأن يرأسها وكيل للأمين العام. وقد سعدت كل السعادة لأن الجمعية العامة قد أيدت ذلك القرار. كما يسرني أخذها بتوصيتي الداعية الى استعراض أعمال هيئة نزع السلاح وأعمال هذه اللجنة. وإنني أعلم أن اللجنة تعتزم أن تحدث أعمالها وترشدها وتنشطها، وأنا أتطلع الى النتائج بلهفة.

كما سعدت بوجود جايانتا دانا بالا وكيلا للأمين العام. فهو مؤهل على النحو الأمثل للمنصب، وقد بدأ بداية رائعة. وربما يتساءل الأعضاء لماذا لا يجدونه هنا اليوم. إنني بصورة ما، أمثله بينما هو يمثلني. فقد ذهب بناء على طلبي الى عاصمة بلدكم، سيدي الرئيس، لحضور مؤتمر بشأن موضوع هام هو: "نزع السلاح المستدام لصالح التنمية المستدامة". وإنه لشيء طيب أن يزداد تفهم الصلة بين هذين الموضوعين الرئيسيين في جدول أعمال الأمم المتحدة - وهما نزع السلاح والتنمية ويزداد الاعتراف بهما.

فنزع السلاح يمثل لب جهود المنظمة الرامية الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

ويقال أحيانا إن الأسلحة لا تقتل، وإنما الناس هم الذين يقتلون. وصحيح أنه قد ارتكبت في السنوات الأخيرة بعض أعمال العنف المروعة بدون اللجوء الى أسلحة متقدمة. وإبادة الجنس في رواندا هي المثال الذي لا يفارق أذهاننا، ولكن بوسعي أن أذكر أمثلة عديدة أخرى. وأقربها الى ذاكرتنا، بسبب الصور المرعبة التي رأيناها، هي مذابح كوسوفو القريبة العهد. فالأسلحة الصغيرة تستعمل لقتل وإصابة الآلاف والآلاف من المدنيين كل سنة. وما هو أشد إيلاما من ذلك أن غالبية هؤلاء هم من النساء والأطفال.

ولذلك، يتعين أن تعنى جهود نزع السلاح بالأسلحة الصغيرة، فضلا عن الأسلحة الكبيرة. ويسرني أن المجتمع الدولي قد أخذ يدرك هذا الآن. أو أن أشيد، بوجه خاص، بالوقف الاختياري الذي بادرت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاتجار بالأسلحة الصغيرة وصنعها، وأن أشيد بما حدث مؤخرا من بدء نفاذ اتفاقية البلدان

الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات، وما يتصل بها من مواد، والاتجار بها على نحو غير مشروع. وربما كنا محتاجين بعد ذلك الى اتفاقية تحد من طول عناوين الاتفاقات الدولية!.

كذلك لا بد لي أن أشكر مايكل دوغلاس - وهو شخص يحذق استخدام الأسلحة بشكل مخيف على شاشة السينما - على عمله رسولا للسلام ينبه الرأي العام للأضرار الرهيبة التي تسببها تلك الأسلحة في واقع الحياة. وأعتقد أن بالإمكان تعبئة المجتمع المدني العالمي بشأن هذه المسألة كما عبئ بنجاح كبير فيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومن دواعي الشكر أي كثيرا من الدول الأعضاء وقّع اتفاقية أوتاوا وصادق عليها - وهي اتفاقية الحظر العالمي للألغام الأرضية - التي ستدخل إلى حيز النفاذ في شهر آذار/ مارس القادم، وعلينا الآن العمل على نحو دؤوب لجعل هذا الحظر عالميا.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتراخى في جهودنا لاحتواء انتشار الأسلحة الأكبر، خاصة أسلحة الدمار الشامل. وسنكون في غاية الحمق لو افترضنا أن هذه الأسلحة رهيبة إلى الحد الذي لا يمكن أن تستخدم فيه أبدا وأن الدول ستحتفظ بها لمجرد الردع. فنحن نعلم أن الأسلحة النووية قد استخدمت في عام ١٩٤٥، ومن الآثار المدمرة لها أن مدينتي هيروشيما وناغازاكي لا تزالان تعانيان منها بعد أكثر من نصف قرن من الزمان.

ونحن نعلم أيضا أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت على نطاق واسع، لا سيما ضد إيران وضد المدنيين في شمال العراق في عام ١٩٨٨. وهناك أيضا، بعد مرور عشرة أعوام، لا يزال أهل حلبجة يعانون من آثارها التي تتمثل في أمراض تصيب الإنسان بالوهن، وتشوهات المواليد، وحالات الإجهاض.

أما بالنسبة لخطر الأسلحة البيولوجية، فهو أفظع من أن يتخيله المرء. بيد أننا نعلم أن دولا معينة قد صنعت هذه الأسلحة وتحتفظ بها ضمن ترساناتها. وما دامت الدول تحتفظ بهذه الأسلحة تحت تصرفها فسيكون هناك دائما خطر أن تلجأ إلى استخدامها عاجلا أو آجلا. وهناك أيضا الخطر الماثل باستمرار وهو أن تفلت هذه الأسلحة من سيطرة الدول لتقع في أيدي الإرهابيين. ولهذا السبب يجب أن نكثف جهودنا لتوسيع عضوية اتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ونجعل التقيد بها أمرا يمكن التحقق منه.

ولهذا السبب أيضا يجب أن نشعر بالقلق إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في وقت مبكر من هذه السنة. وبالطبع، أرحب ترحيبا حارا بالإعلانين عن النية في الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اللذين صدرا عن رئيسي وزراء هاتين الدولتين هنا في الجمعية العامة. وعلينا جميعا أن نعمل لكفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. كذلك علينا جميعا العمل لإنجاز مهمة تعزيز الالتزام العالمي بجميع المعاهدات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا أيضا أن نضع في الاعتبار أن استدامة المعاهدة على المدى الطويل تعتمد على عمل جميع الأطراف بجدية لتنفيذ كل موادها.

إن الأمم المتحدة عملت لأكثر من نصف قرن للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في كل مكان ولمعارضة حيازتها في أي مكان. ونظرا لحجم الدمار الذي يمكن أن ينجم عن استخدام سلاح نووي واحد فقط، فإني أعتقد أن نزع السلاح النووي عالميا يجب أن يظل يتصدر جدول أعمالنا. وأتوقع من هذه اللجنة أن تكون لها الريادة في العمل لتخليص العالم من هذا الخطر ومن خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

لقد قلت قبل قليل إن نزع السلاح والتنمية مرتبطان على نحو وثيق. وأنا أعتقد أنهما كذلك بطريقتين.

أولا، نزع السلاح ضروري للنجاح في منع النزاعات وبناء السلم بعد انتهاء النزاع في أجزاء عديدة من العالم النامي، والنزاعات هي ألد أعداء التنمية في كل مكان.

ثانيا، حتى عندما لا يقود سباق التسلح مباشرة إلى نشوب نزاع، فهو يظل يشكل تحويلا قاسيا للمهارات والموارد بعيدا عن التنمية. وفي حين أن حاجات بشرية عديدة للغاية لا تلقى استجابة، يعتمد الملايين من البشر في هذا الكوكب في أسباب معيشتهم على إنتاج أو توزيع

أو صيانة أجهزة مصممة فقط للتدمير - وهي أجهزة أقصى ما يمكن أن يتمناه المرء لها هو ألا تستخدم. وهذه خسارة فادحة. بل وأكثر من ذلك، إن هذا شيء مخجل على نحو بالغ. وما دام هذا الأمر مستمرا لن يكون بوسع أي منا أن يفخر بإنسانيته. إن العالم ينظر إلى الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تنظر إلى هذه اللجنة لتقودها في وجهة أخرى أكثر رجاء. إنني أتمنى للجنة كل النجاح في عملها. وكونوا واثقين من أنها ستحظى بكل الدعم الذي بوسعنا في الأمانة العامة أن نقدمه لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد كوفي عنان على ملاحظاته الملهمة التي ستشكل بالتأكيد مساهمة كبيرة في مداولات اللجنة. وأعتقد أن الأمين العام لديه ارتباطات عاجلة أخرى وأنه سيضطر إلى أن يغادر الآن. وأنا أتمنى له كل النجاح في مساعيه الهامة.

البنود ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد دي إكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل لكم، يا سيدي، تهانئ وفدي لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة وأن أعرب لكم عن دعمنا لكم في الاضطلاع بعملكم. إننا ندرك منذ وقت طويل مهارتكم الكبيرة وتمكنكم في مسائل نزع السلاح والأمن، ومن ثم فنحن على ثقة من أنكم ستقومون بمسؤولياتكم الكبيرة بامتياز وكفاءة.

وأود أن أعرب، عبركم يا سيدي، عن شكر وفدي للأمين العام لمخاطبته إيانا. ونحن نعلم أن أفكاره بشأن مواضيع نزع السلاح سيجري تناولها على النحو الواجب في مناقشاتنا.

في هذه السنة نحتفل بالذكرى العشرين لصدور الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. والساحة الدولية اليوم تختلف اختلافا عميقا عما كانت عليه قبل ٢٠ سنة؛ إلا أن إعلان المبادئ وبرنامج العمل وآليات نزع السلاح التي اتفق عليها بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لا تزال صالحة تماما. ولا يزال وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لبقاء الجنس البشري نفسه، كما يظل نزع السلاح والحد من التسلح، خاصة في الميدان النووي، أمرين ضروريين إذا أردنا أن نمنع خطر الحرب الذرية ونعزز السلم والأمن الدوليين وننهض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

ومع نهاية الحرب الباردة وحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فقد انتفت الحجج التي كانت تساق لتبرير حيازة الأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها تكنولوجيا، بل وحتى لتبرير إمكانية استخدامها، بما لها من آثار تدميرية تبلغ حد الكارثة، إلا أن الأسلحة النووية لا تظل موجودة فقط، وإنما ظهرت لها مبررات جديدة في شكل فلسفات جديدة للردع، بل وأيضا فلسفات للاستخدام الأول، تسوق تلك النظريات دول حائزة للأسلحة النووية كانت ترفضها من قبل.

والأخطر من ذلك أنه ظهرت تصدعات مقلقة في النظام الدولي لعدم الانتشار، وأن عمليات التخفيض التي بدت مبشرة بالخير للغاية، من قبيل المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) تبدو أنها تراوح مكانها الآن.

في غضون ذلك، فإن المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية المستعملة أو بسبب خطأ في التقدير، أو بطريقة غير مأذون بها، تزايدت ولم تتراجع، وتزايدت أيضا المخاطر الناجمة عن فقدان التحكم في التكنولوجيا والمواد المرتبطة بتصنيع أسلحة نووية. ويبدو أن هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تفضي إلى الاستنتاج بأن احتمال استعمال الأسلحة النووية بات الآن أكبر مما كان عليه في عام ١٩٧٨. وبناء عليه، فإن الأولوية اليوم، مثلما كانت عليه حينئذ، فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن يجب أن تعطى لنزع السلاح النووي الأمر الذي يستدعي إجراء مفاوضات عاجلة على مراحل مناسبة وبوجود تدابير كافية للتحقق، مما يفضي إلى الإزالة الكاملة والنهائية لترسانات الأسلحة النووية ونظم إيصالها في أسرع وقت ممكن.

إن الشلل الذي يصيب عملية نزع السلاح النووي والمفاوضات بشأنها يبدو واضحا من حقيقة أن معاهدة

زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية) لم تدخل حيز النفاذ بعد ست سنوات تقريبا من التوقيع عليها، وأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إنشاء لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي، وأن هيئة نزع السلاح لم تتوصل إلى توافق في الآراء حول هدف أو جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم تفلح في وضع توصيات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي.

لا شك أن بعض هذه الحقائق هو نتيجة حالات مؤقتة، لكن ما يكمن تحتها ويطفو إلى السطح أحيانا هو مفاهيم بائدة لدور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات العسكرية، وهذه في حاجة ماسة إلى تغيير. ونحن لن نرى إحراز تقدم موضوعي في غياب التزام قاطع بجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وبغية إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، يتعين أن يكون لدينا اقتناع بأن حيازة الأسلحة النووية لا تمنح حقوقا خاصة ولا امتيازات خاصة، ولا تضمن بأي حال الحماية من التعرض للخطر، بل على العكس من ذلك فهي تزيد من تعرض أولئك الذين يملكونها للخطر، ووجود هذه الأسلحة بالذات هو تهديد للبشرية لا يطاق.

إن النظام الدولي لمنع الانتشار الذي يتضمن معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ والقرارات التي رافقت تمديدها إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، بحاجة إلى أن يصان ويتعزز، لأنه ضروري للسلم والأمن الدوليين ولأنه دعم أساسي وملزم قانونا لنزع السلاح النووي. وهذا النظام يحتاج على نحو عاجل إلى عناية المجتمع الدولي، حيث أنه تأثر هذه السنة تأثرا خطيرا بفعل الفشل الذي منيت به الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، وبخاصة بفعل التجارب التي أجريت في جنوب آسيا على الأسلحة النووية.

إن الدورة الثانية للجنة التحضيرية قد اختتمت بإصدار تقرير إجرائي فحسب، ليس لمجرد غياب توافق الآراء في حالة معينة، بل لوجود اختلاف في الآراء بشأن نطاق عمل اللجنة التحضيرية وغرضها، وبخاصة فيما يتعلق بمبادئ وأهداف ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي والتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

إن معاهدة عدم الانتشار، وهي دعامة النظام، زائلة بطبيعتها، على الرغم من تمديدها إلى أجل غير مسمى. ذلك أن صلاحيتها تنتهي حين يتحقق نزع السلاح النووي. والجهود الثابتة والمنتظمة والمرحلية الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية على نطاق عالمي هي جهود ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمعاهدة. فالانقطاعات أو التوقف لفترات قصيرة، وقبل كل شيء التوقف التام في عملية نزع السلاح النووي تضع النظام الدولي لمنع الانتشار موضع الشك، لأنها تظهر جوانب الخلل فيه وتجعل من الصعب عليه أن يحقق طابعه العالمي اللازم. ويتعين على اللجنة التحضيرية في دورتها المقبلة أن تبذل جهدا خاصا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يمكن من وضع توصيات محددة بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف الذي يعقد عام ٢٠٠٠.

ويتعين على اللجنة التحضيرية أيضا أن توصي المؤتمر بإنشاء هيئات فرعية تتناول مسائل معينة تتعلق بالمعاهدة، كي يمكن دراستها بتفصيل أكبر، وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة الهامة التي أطلقتها جنوب أفريقيا لإجراء مناقشة مفصلة لمسألة الضمانات الأمنية.

ولقد أسفت المكسيك لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في جنوب آسيا في أيار/ مايو من هذا العام وأدانتها، مثلما تدين دائما إجراء أية تجربة على الأسلحة النووية لأنها تعتبر أن وقف هذه التجارب نهائيا أمر ضروري للسلام والأمن العالميين، وللنظام الدولي لعدم الانتشار في جميع جوانبه، ولإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذه الدورة للجمعية العامة سنقدم مشاريع قرارات تشجب إجراء أية تجارب على الأسلحة النووية، وتدعو إلى التوقيع والتصديق المبكرين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والالتزام بالوقف الاختياري لها، واحترام المعاهدة روحا ونصا إلى حين دخولها حيز النفاذ.

إن التهديد الدائم الذي يشكله وجود الأسلحة النووية للبشرية، والشلل الذي يصيب المحافل المتعددة الأطراف

في إجراء مفاوضات لتحقيق نزع السلاح النووي، والضغوط التي يتعرض لها النظام الدولي لمنع الانتشار، أمور أقنعت بلدانا عديدة بالحاجة إلى وضع برنامج دولي جديد يرمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق التنفيذ المتوازي لتدابير يعزز بعضها بعضا على الصعد الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أصدر وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد وكندا والمكسيك ونيوزيلندا إعلانا مشتركا في هذا الصدد، وسنقدم مشروع قرار لتنظر فيه الجمعية العامة.

لقد حان الوقت للتخلي عن المواقف المتطرفة من نزع السلاح النووي. وحان الوقت لاتخاذ الخطوات الضرورية من أجل إعطاء قوة دفع جديدة ونظرة جديدة لنزع السلاح النووي. فالظروف مؤاتية، والمخاطر كبيرة. ويجب علينا جميعا، من دون استثناء، أن نلتزم التزاما قاطعا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي اليوم ما يزيد على ٥٠ في المائة من سطح الأرض. وستواصل المكسيك دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول التي تتألف منها، وإلى تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة كي تحقق الشمولية على الصعيد الإقليمي. وسنسعى إلى توسيع الصلات السياسية بين المناطق الموجودة بغية التقدم نحو تحقيق هدف تحرير نصف الكرة الجنوبي بأسره والمناطق المتاخمة له من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وتؤكد حكومة المكسيك مجددا استعدادها للتعاون في إنشاء آليات للتنسيق والتعاون بين الهيئات المنشأة في إطار معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبليندابا، وبانكوك، بغرض تبادل المعلومات والخبرات التي ستمكن من تعزيز أهدافنا المشتركة.

وقد أيد وفدنا إنشاء لجنة مخصصة في آب/أغسطس من هذا العام في إطار البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، تكون مسؤولة عن إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. ومع ذلك، نود أن نوضح أن الأولوية بالنسبة إلى المكسيك هي أن المعاهدة ينبغي ألا تشكل تدبيرا لعدم الانتشار فحسب، بل وأيضا تدبيرا حقيقيا لنزع السلاح النووي.

وفي حين أن وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يكون أحد أهداف المعاهدة فإنها، لكي تشكل تدبيرا حقيقيا لنزع السلاح النووي، تحتاج إلى تعهدات ملزمة بالنسبة لمعالجة المخزونات الموجودة، بما فيها مخزونات المفاعلات المدنية التي تستخدم مواد انشطارية قد تنطوي أيضا على تطبيقات عسكرية. وإننا ملتزمون بالمشاركة بصورة بناءة في مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات تجرى على أساس من الشفافية ويتفق عليها بتوافق الآراء.

ويسر وفد بلدي أنه بعد مرور سنة على دخول اتفاقية باريس لحظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وانطلاق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تقوم المنظمة الآن بالبدء في مرحلة بناء مؤسساتها، كما دخل نظام التحقق بموجب الاتفاقية حيز النفاذ بصورة تامة. وتحتاج هذه الانجازات إلى تعزيزها من خلال إكمال عملية الإعلان المبدئي تماما، إذ أن ٢٦ في المائة من الدول الأطراف في الاتفاقية لم تكمل هذا الإجراء حتى الآن. وإن تردد الدول الملتزمة بالمادتين ٤ و ٥ من الاتفاقية في تحمل التكاليف الناجمة عن التحقق وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية لهي مسألة تثير قلق وفدنا.

وأشارت المكسيك في مناسبات عديدة إلى الأولوية التي توليها لإكمال المفاوضات بشأن بروتوكول يتعلق بالتحقق فيما يتصل باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وقد أيدت البيانات المشتركة لبلدان حركة عدم الانحياز ودول أمريكا اللاتينية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، شارك وزير خارجية المكسيك، السفير روزاريو غرين، في الاجتماع الوزاري الذي أكدت فيه ٥٧ دولة مجددا إرادتها السياسية بالانتهاء من المفاوضات بشأن بروتوكول التحقق من أجل تعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية.

وتؤكد المكسيك مجددا دعوتها إلى التحلي بالمرونة لكي يتسنى للفريق المخصص الاضطلاع بولايته من خلال

وضع آلية للتحقق تكون فعالة ومنخفضة التكاليف وتطبيق تدابير من شأنها أن تعزز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الحيوية والمعدات المتصلة باستخداماتها السلمية.

ولكي تكون آلية التحقق آلية يعول عليها وتعزز الثقة بين الدول، ينبغي تحديد أحكامها بدقة وبوضوح قانوني. ويجب تفادي جميع أشكال الازدواجية والغموض، فضلا عن إقحام نصوص بدون داع. وينبغي أن تتوفر للبروتوكول فرصة القبول العالمي ولكي يتسنى ذلك يجب إقراره بتوافق الآراء.

ولا تنحصر مصالح المكسيك ومبادراتها في إزالة أسلحة الدمار الشامل - بدءا بالأسلحة النووية - مع أن نزع السلاح النووي بالنسبة لبلدنا، وكذلك بالنسبة لغالبية الدول، هو الأولوية الأولى في مجال نزع السلاح. ذلك أن تيسر الحصول على الأسلحة التقليدية على نحو مفرط وتخزينها ونقلها، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، يؤثر على أمن جميع الدول، إذ أنها لا تمثل فقط وقودا للنزاعات، بل تعزز أيضا الجريمة المنظمة، مما يزيد من صعوبة مكافحة الاتجار بالمخدرات وتشجيع الإرهاب.

وثمة دليل على الحاجة الملحة لاعتماد تدابير فعالة ضد الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة يتمثل في السرعة التي أمكن بها، بناء على مبادرة حكومة المكسيك، التفاوض على اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها، وإبرام تلك الاتفاقية التي وقع عليها ٢٩ بلدا في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بحضور رئيسي المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في مقر منظمة الدول الأمريكية. ويسرني أن أعلن أن الاتفاقية دخلت الآن حيز النفاذ، بإيداع صكوك التصديق من حكومتي المكسيك وبليز، ونأمل أن تحقق الاتفاقية عما قريب القبول الإقليمي الشامل الذي تستحقه.

وتؤيد المكسيك العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، من خلال المشاركة بنشاط في مناقشة الخبراء المتصلة بتنفيذ تدابير منع وتخفيض تراكم ونقل هذه الأسلحة بصورة مفرطة ومزعزعة للاستقرار. وتأمل المكسيك أن يتمكن الفريق من تقديم تقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الرابعة والخمسين يتضمن تدابير إضافية لتحقيق هذه الأهداف. ونود أن نعرب عن تأييدنا لعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه، كما اقترح في تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني بالأسلحة الصغيرة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الحالة الراهنة المؤاتية لتحديد الإجراءات الدولية اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وتوجت التعبئة على نطاق العالم للقضاء على الألغام المضادة للأفراد في ١٦ أيلول/سبتمبر بإيداع الصك الأربعين للتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. والسرعة التي أنجزت بها عملية التصديق على الاتفاقية، والتي ستتيح المجال لدخولها حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩، تمثل مصدر ارتياح عميق لحكومة بلدي. وقد أودعت المكسيك وثيقة تصديقها على اتفاقية أوتاوا، وفاء بالتزامها بالعمل على سريان أحكامها في ٩ حزيران/يونيه من هذا العام.

وستقدم البلدان التي التزمت بتطبيق الحظر التام على الألغام المضادة للأفراد مشروع قرار إلى الجمعية العامة يدعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية أوتاوا أو الانضمام إليها دون إبطاء.

ومع دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ فإننا نواجه مسألة تنفيذها بفعالية. وستعقد حكومتا المكسيك وكندا، بدعم من منظمة الدول الأمريكية، حلقة دراسية إقليمية في المكسيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بهدف إحراز تقدم نحو تحقيق هدف إعلان النصف الغربي من الكرة الأرضية منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٠. ونتعهد أيضا بالمشاركة النشطة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي سينعقد في مابوتو في العام المقبل.

وعندما تكلمت في اللجنة الأولى في العام الماضي قلت إنه:

"تقع على عاتق الجميع مسؤولية الاستجابة للمطالبات العالمية بجعل عالمنا عالما خاليا من الأسلحة النووية. إن من التزموا منا بتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، سيجدون في نهاية المطاف طريقة يتغلبون بها على الشلل المفروض على تحركهم". (A/C.1/52/PV.3، ص ٧)

وأضفت بأن المكسيك ستبدأ مشاورات لاستكشاف إمكانية عقد مؤتمر عالمي بشأن نزع السلاح النووي. ويسرنا أن نبلغ اللجنة بأنه يجري النظر فعلا في هذه الفكرة وهي تحظى بالتأييد. وفي حزيران/يونيه من هذا العام اتخذ الرئيس مبارك، رئيس جمهورية مصر زمام مبادرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، في أسرع وقت ممكن، للنظر في التدابير التي يتعين اتخاذها لإقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية. ودعا مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز إلى عقد مؤتمر دولي بغرض التوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذه الألفية بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وعندما يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي - وهو مسؤولية الجميع يجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين للتغلب على حالة الشلل السائدة حاليا في المفاوضات وفي المحافل المتعددة الأطراف.

السيد هاينوتسي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي، سيدي، أن أتوجه إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن إدارتكم القديرة وتجربتكم الطويلة وسمعتكم التي تستحقونها فعلا في مجتمع نزع السلاح ستكفل الاضطلاع بعمل مفيد في اللجنة هذا العام. ويؤكد الاتحاد الأوروبي تأييده المخلص لكم وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم الهامة. ونحن سعداء على وجه الخصوص لأن نرى ممثل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يشغل منصب الرئاسة.

ونحن ممتنون أشدالامتنان للأمين العام لمخاطبته اللجنة الأولى هذا الصباح وإدلائه ببيان هام.

إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، تحققت إنجازات هامة في البيئة الأمنية الدولية، إلا أنها تواجه أيضا تحديات خطيرة.

إن فتح اتفاقية أوتاوا للتوقيع عليها وترقب دخولها حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩؛ والقرار الذي اتخذ مؤخرا للبدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ والعمل على إنشاء نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واعتماد البروتوكول النموذجي لتعزيز الضمانات النووية، بالإضافة إلى اتفاقات الضمانات الموجودة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ واستمرار العملية المعززة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومواصلة المفاوضات على نحو نشط، في الفريق المخصص، بشأن إبرام بروتوكول ملزم قانونا ينشئ نظام تحقق وامتثال من شأنه أن يعزز بفعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ والجهود المكرسة حاليا للمشاكل الناتجة عن التوافر المفرض للأسلحة الصغيرة وتكديسها وانتشارها بصورة لا تخضع للرقابة: كل ذلك يشهد على التزام المجتمع الدولي بزيادة تطوير الشبكة الدولية لاتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولكن من دواعي الأسف، أنه على الرغم من هذه التدابير، لم تتم إزالة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمشاكل الناجمة عن تكديس الأسلحة التقليدية على نحو يزعزع الاستقرار. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى استمرار التزام المجتمع الدولي بمكافحة هذه المخاطر التي تهددنا جميعا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء الحالة في جنوب آسيا. فالتجارب التي أجرتها الهند وباكستان أضرت باستقرار المنطقة وعزلت البلدين عن جهود المجتمع الدولي المبذولة في مجال عدم الانتشار. وقد كرر الاتحاد الأوروبي شجبه لتلك التجارب، ودعا البلدين إلى

الانضمام إلى نظام عدم الانتشار الدولي، وحث الهند وباكستان بقوة على الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب وعن تطوير وتجميع ونشر الأسلحة النووية و/أو القذائف التسيارية القادرة على إيصال رؤوس حربية نووية.

وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما على النحو الواجب بالبيانين اللذين صدرا من الجانبين فيما يتعلق بالوقف الاختياري لإجراء المزيد من التجارب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنية التي أبدتها الهند وباكستان في الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لهما التوقيع والمصادقة على المعاهدة على وجه السرعة ودون شروط. ويجب عليهما أيضا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كما هي. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتزام الهند وباكستان الاسهام في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح. ونحث البلدين الآن على إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية أثناء التفاوض على المعاهدة. ونحث البلدين على سن تشريعات لممارسة رقابة صارمة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا الخاضعة للرقابة بموجب قائمة مؤشرات مجموعة موردي الأسلحة النووية والأسلحة ذات الاستعمال المزدوج ومرفق نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتفاق ٢٣ أيلول/سبتمبر بين الهند وباكستان على استئناف الحوار بينهما بشأن جميع القضايا المعلقة، وعلى وجه الخصوص المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. ويظل الاتحاد مستعدا للإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية في أوروبا، يواصل الاتحاد السعي إلى تحقيق هدف توطيد السلم والاستقرار في القارة بأسرها. وينبغي أن يعكس هيكل النظام الأمني الأوروبي الجديد الروح الجديدة للتعاون في أوروبا، الذي ينبغي أن يقوم الآن على نحو أكمل. والأمن الأوروبي بحكم تعريفه شامل وغير قابل للانقسام، والهيكل الأمني الجديد يجب أن يولي الاعتبار الكامل للمصالح الأمنية المشروعة لجميع بلدان أوروبا، وأن يسلم بحرية الدول في اختيار الترتيبات الأمنية الخاصة بها. وبناء على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لمختلف التنظيمات المسؤولة عن الأمن في أوروبا أن تواصل التفاعل فيما بينها وأن تعزز بعضها بعضا. وهو يشجع التنسيق الوثيق والتعاون بين المنظمات الدولية المعنية، حيثما كان مناسبا، وخاصة بين الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن الأمن الأوروبي.

ومن أهداف الاتحاد الرئيسية في العمل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وضع ميثاق جديد للأمن الأوروبي. ويدعم الاتحاد على نحو نشط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها ترتيبا إقليميا في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما يدعم الدور الذي تضطلع به في إطار منطقة المنظمة في منع الصراعات، والتسوية السلمية للمنازعات وتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي هذا الصدد أيضا ظل الاتحاد يطور علاقته مع اتحاد غرب أوروبا مما يتيح للاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور أكثر فاعلية فيما يعرف بمهام بيترزبيرغ، التي تشمل عمليات معينة لدعم السلام. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التوسيع الجاري حاليا لحلف شمال الأطلسي وسياسة الباب المفتوح التي تتبعها منظمة حلف شمال الأطلسي، سيسهمان في ترسيخ السلم والاستقرار دون إحداث انقسامات جديدة في أوروبا. ويقدم الاتحاد كذلك إسهاما هاما، من خلال المواصلة النشطة لحوار شفاف وصريح مع البلدان الأخرى في القارة - مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا - ومع الأقاليم المجاورة، وخاصة بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، بشأن المسائل المتعلقة بالهيكل الأمني الجديد.

وتعتبر المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، وستظل كذلك في الهيكل الأمني الأوروبي الجديد. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول الأطراف في هذه المعاهدة إلى أن تختتم مفاوضات التكييف على وجه السرعة. ويرحب الاتحاد بالقرار المتخذ في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٩٧ بشأن بعض العناصر الأساسية في تكييف المعاهدة والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع في المفاوضات المقبلة في فيينا. والبلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وليست أطرافا في المعاهدة يجري إبلاغها بالتقدم المحرز في المفاوضات في محفل التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي لا ينفك يسهم في تحقيق أهداف الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا. ومن بين المسائل التي تضطلع فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام،

المساعدة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالحد من الأسلحة والاستقرار الإقليمي، المنصوص عليها في الإطار العام لعملية السلام في البوسنة والهرسك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المستمر فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وبناء الأمن والحد من الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة، كما تغطيها المادتان الثانية والرابعة من المرفق ١ باء من اتفاق دايتون/باريس للسلام (A/50/790). ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى بدء المفاوضات التي تنص عليها المادة الخامسة من المرفق ١ - باء، بهدف إقامة السلام والاستقرار الإقليمي في يوغوسلافيا السابقة وحولها، ويدعو الأطراف إلى المشاركة بنشاط في عملية المفاوضات المقبلة.

ويظل توطيد السلم في يوغوسلافيا السابقة وإيجاد حل للأزمة في كوسوفو في مقدمة أولويات الاتحاد في هذه السنة. ولا يزال الاتحاد ملتزما بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد طلب من بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا أن تبلغ لجنة الجزاءات عن أي معلومات ذات صلة تتحصل عليها بشأن حركة الأسلحة. ولا يزال الاتحاد أيضا ملتزما تاما بالأهداف المتفق عليها في مجلس بون لتنفيذ السلام في كانون الأول/ديسمبر الماضي لتنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام في هذه السنة وما بعدها.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق وانزعاج عميقين إزاء الحالة في كوسوفو، ويدعو إلى الامتثال الفوري والتام لجميع أحكام قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨).

والاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر المانحين للبوسنة والهرسك، يهمه بوجه خاص أن يرى إحراز تقدم من خلال تحقيق السلام الدائم والمصالحة والاستقرار. وقد دعم الاتحاد الأوروبي بناء المؤسسات وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين في البوسنة والهرسك. ولتأكيد هذا الالتزام أصدر الاتحاد إعلانا في ٨ حزيران/ يونيه بشأن التعاون على نحو أوثق بين البوسنة والهرسك وأوروبا، إذا استمرت البوسنة والهرسك في اتباع الطريق الصحيح نحو السلام والديمقراطية.

وأنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا فرقة عمل استشارية لتستخدم خبرة الاتحاد الأوروبي لمساعدة البوسنة والهرسك على هذا الطريق. والآن وقد أجريت انتخابات أيلول/سبتمبر، سيواصل الاتحاد هذا التعاون الوثيق إذا ما ارتفعت القيادة الجديدة إلى مستوى التزاماتها كما وردت في اتفاق دايتون/باريس.

ويؤكد الاتحاد من جديد طلبه إلى البلدان التي وقعت على معاهدة "السماء المفتوحة" ولم تصدق عليها حتى الآن بأن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

والاتحاد الأوروبي يعلق أقصى قدر من الأهمية على التقدم في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، باعتباره عنصرا أساسيا لصون السلام ودعم الأمن الدولي. وسيواصل الاتحاد الإسهام إسهاما كبيرا في تعزيز الجهود الدولية في هذا الصدد.

ويعتبر الاتحاد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي والأساس الرئيسي لمواصلة نزع السلاح النووي. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تنفيذ الأهداف التي أرسيت في المعاهدة وفي مقرر ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. والاتحاد الأوروبي يعلق أقصى قدر من الأهمية على الانضمام العالمي للمعاهدة الذي يعزز دورها الرئيسي ويدعم هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح العالميين، ويرحب بحرارة بانضمام البرازيل مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار.

لقد حدد المجلس - في معرض الإعداد للدورة الثانية في ١٩٨٩ - موقفا مشتركا يوم ٢٣ نيسان/أبريل من هذا العام، واضعا أهداف الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى النتائج الناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠، ووفقا لأحكام الموقف المشترك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، والتشجيع على الاشتراك في دورات اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والمساعدة على بناء توافق آراء في دورات اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. ويأسف الاتحاد لأن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لم تتح التوصل إلى نتائج هامة بشأن المسائل الموضوعية، ولم تؤد إلى توصيات للدورة الثالثة. ونحن

نحث جميع المشاركين في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية على العمل على التوصل إلى حلول بتوافق الآراء. والاتحاد الأوروبي، إذ يضع في الاعتبار أهمية اتخاذ قرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، لا يزال ملتزما التزاما تاما بتحقيق نتائج ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وهو مستعد للقيام بدور نشط بناء في دعم عملية الاستعراض.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، بروتوكولا نموذجيا إضافيا لاتفاقات الضمانات يحتوي على تدابير لتعزيز فعالية وتحسين كفاية نظام ضمانات الوكالة، بزيادة قدرته على اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أذن مجلس الاتحاد الأوروبي للجنة بأن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالنيابة عن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ثلاثة بروتوكولات إضافية تغطي الدول الثلاث عشرة غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة وفرنسا. وفي يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وقعت الأطراف المعنية هذه البروتوكولات الإضافية في فيينا. ويدعو الاتحاد جميع الدول التي بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقات ضمانات إلى إبرام بروتوكولات إضافية لهذه الاتفاقات على أساس البروتوكول النموذجي.

ولابد لنا أن نؤكد من جديد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ لاستمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات الخاص بها. ونحن نحثها بقوة على الامتثال امتثالا تاما لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أبكر وقت ممكن وعلى تأييد جهود عدم الانتشار بالامتناع عن أي عمل، بما في ذلك أي عمل في مجال القذائف التسيارية، يتنافى مع الاستقرار في المنطقة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم ٣١ آب/أغسطس. ونحن لا نزال نؤيد تأييدا تاما منظمة شبه الجزيرة الكورية لتنمية الطاقة، والإطار المتفق عليه، وندعو البلدان الأخرى إلى الإسهام في أهداف عدم الانتشار التي تتوخاها المنظمة.

إن الحالة في العراق تدعو إلى اليقظة المستمرة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحث العراق على الامتثال لأحكام هذه القرارات ولمذكرة التفاهم التي وقعها في شباط/فبراير من هذا العام الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس وزراء العراق. إن الامتثال التام للأحكام المتعلقة بنزع السلاح في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة سيمكن مجلس الأمن من رفع الجزاءات وفقا للفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

ويشجب الاتحاد الأوروبي وقف العراق الانفرادي التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق لأن العراق لا يزال يناقض التزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن ومذكرة التفاهم. وهذا الوضع غير مقبول على الإطلاق. ويجب على العراق أن يستجيب فورا لقرار مجلس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨) ويستأنف التعاون التام مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن الأمين العام عرض وجهة نظره على أعضاء مجلس الأمن بشأن الاستعراض الشامل لامتثال العراق للقرارات ذات الصلة، كما هو مطلوب بقرار مجلس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨). وبمجرد استئناف العراق التعاون التام، على النحو المطلوب بقرار مجلس الأمن ١١٩٤ (١٩٩٨)، ينبغي إجراء ذلك الاستعراض، وينبغي أن يتناول امتثال العراق وما لا يزال بحاجة إلى القيام به بمقتضى القرارات ذات الصلة.

في أعقاب الإبرام الناجح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩٩٦، الذي يشكل خطوة هامة على الطريق نحو تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، أصبح الاتحاد الأوروبي نشطا وسيظل نشطا في تعزيز النفاذ المبكر للمعاهدة وطابعها العالمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون ١٥٠ بلدا وقعت على المعاهدة وأن ٢١ بلدا صدقت عليها حتى الآن. ويدعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة، وبخاصة البلدان الأربعة والأربعون التي يحتاج إلى تصديقها لنفاذ المعاهدة. ويؤيد الاتحاد أيضا تأييدا تاما جهود اللجنة التحضيرية لإنشاء نظام تحقق في إطار المعاهدة بشكل وقتي فعال.

ولما كانت مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب قد اختتمت بنجاح، فإن المطلوب الآن إعمال التدبير الثاني بمقتضى برنامج العمل الوارد في المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف. وهذا ينطوي على البدء الفوري والاختتام المبكر لمفاوضات بشأن اتفاقية غير تمييزية وقابلة للتطبيق على صعيد عالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى - معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا، اقترحت النمسا، وهي تشغل حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي، مشروع مقرر بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في بداية دورة ١٩٩٨ لمؤتمر نزع السلاح. والاتحاد يرحب بحرارة بالتوصل إلى توافق آراء بشأن أساس تقرير شانون والولاية الواردة فيه، والمقرر الخاص بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة النووية أو وسائل التفجير الأخرى.

لقد أكدنا مرارا أهمية تلك المعاهدة التي ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على حد سواء. ونحن نحث جميع الدول على بدء أو مواصلة وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير الأخرى إلى أن تختتم هذه المفاوضات. ونتطلع إلى إسهامنا في المفاوضات الهامة التي ينبغي أن تبدأ عند بداية دورة ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الجهود المنتظمة والتدريجية التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض الأسلحة النووية على صعيد عالمي بحاجة إلى تكثيف وإلى مواصلتها بإصرار. وفي أعقاب دخول معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى إلى حيز النفاذ وتنفيذها، واتخاذ دول أخرى حائزة للأسلحة النووية تدابير انفرادية، ومن بين تلك الدول المملكة المتحدة بعد استعراض دفاعها الاستراتيجي، وفرنسا، يؤكد الاتحاد من جديد نداءه الملح للاتحاد الروسي للتصديق على معاهدة زيادة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية دون تأخير حتى يمكن دخولها إلى حيز النفاذ بسرعة، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة بزيادة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثالثة فورا واختتامها بسرعة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخرا التزامها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ويعرب عن أمله الوطيد في أن ستارت الثالثة سيتبعها تخفيضات إضافية. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالمبادرة الأخيرة لنزع السلاح النووي من جانب بعض البلدان بما فيها أيرلندا والسويد، كما يحيط علما باقتراح بلجيكا في مؤتمر نزع السلاح إنشاء فريق بحثي بشأن تبادل المعلومات فيما يتصل بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتمشيا مع مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري اتخاذ خطوات إضافية تضمن عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويمكن أن تأخذ هذه الخطوات شكل صك قانوني ملزم دوليا. وفي هذا الصدد يؤكد الاتحاد أهمية القرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية.

ويرى الاتحاد أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، من شأنه أن يعزز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويؤكد الاتحاد أهمية هذه المناطق، بالإضافة إلى إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل، وقد تم التأكيد على هذا في القرار الخاص بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ويرحب الاتحاد بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، ويظل يدعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إطلاقها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا وفي آسيا الوسطى. ويلاحظ الاتحاد أن كل بلدان منطقة الشرق الأوسط، فيما عدا دولة واحدة أطراف في معاهدة عدم الانتشار، ويشير إلى قرار مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥، الذي يدعو جميع الدول في الشرق الأوسط دون استثناء، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تتقدم صوب إنشاء هذه المنطقة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، معلم بارز في عملية نزع السلاح. وهو يلتزم التزاما قويا بالطابع العالمي لهذه الاتفاقية وبالتنفيذ الكامل الفعال لجميع أحكامها. ويدعو جميع الدول التي لم تنضم أو تصدق بعد على هذه الاتفاقية، أن تفعل ذلك دون إبطاء. كما يدعو جميع الدول الأطراف إلى أن تفي بدون إبطاء بتعهداتها فيما يتعلق بالإعلانات التي تتطلبها الاتفاقية، بالإضافة إلى تعهداتها الأخرى بموجب الاتفاقية. وفي هذا الصدد يشير الاتحاد إلى قراره بتقديم المساعدة إلى الاتحاد الروسي في الميادين المتصلة بالاتفاقية. وهذه المساعدة تكمل المساعدة الثنائية التي تقدمها عدة دول أخرى أعضاء في الاتحاد لهذا الغرض. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإسهام النشط في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي وضع الهياكل المؤسسية والتنظيمية لهذه المنظمة.

ويؤكد الاتحاد الأولوية القصوى التي يوليها لإنفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، وبصفة خاصة الإبرام المبكر والناجح في مفاوضات الفريق المخصص المعني باتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، لبروتوكول ملزم قانونا ينشئ نظاما للتحقق والامتثال، يكون من شأنه أن يعزز الاتفاقية على نحو فعال. ويود الاتحاد أن يُعتمد البروتوكول في عام ١٩٩٩، كما يدعم الإعلان الذي اعتمد في ٢٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك في الاجتماع الوزاري غير الرسمي حول المفاوضات الرامية إلى إبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وما فتئ الاتحاد يقوم بدور نشط في المفاوضات التي تجرى في الفريق العامل المخصص، وقد أكد مجددا التزامه الدائم بالاتفاقية بأن حدد في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨ موقفا مشتركا حول التقدم صوب إبرام بروتوكول ملزم قانونا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وحول تكثيف العمل في الفريق المخصص للوصول إلى هذا الهدف، خاصة عن طريق تكريس الوقت اللازم لهذه المفاوضات. وفي هذا الموقف المشترك حدد الاتحاد تدابير خاصة يعتقد أنها محورية وأساسية في أي بروتوكول فعال، منها الإعلانات، والزيارات والأحكام الخاصة بالتقصي السريع الفعال، بالإضافة إلى التنظيم المستقل والجدوى الاقتصادية. وقد تشجع الاتحاد بالتأييد الذي لقيته العناصر المختلفة التي يتضمنها هذا الموقف العام، من الفريق المخصص، وسيواصل الاتحاد الدعوة إلى أهدافه في الدورات المقبلة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على نطاق الإسهام الذي تقدمه منظومات مراقبة عدم الانتشار والتصدير، في العمل المتسق الذي يقوم به المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية. والاتفاقيات الدولية المختلفة التي تعد تعبيرا عن رغبة المجتمع الدولي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل لابد من دعمها من الناحية العملية بتدابير للرقابة على الصادرات. ومن الضروري أن تتحمل الدول المصدرة مسؤولياتها وأن تتخذ تدابير تُخضع المواد الحساسة والمعدات والتكنولوجيات لنظام ملائم للتفتيش والرقابة. إن وجود نظام ملائم للرقابة على الصادرات يسهل متابعة التطورات التقنية للبلدان المعنية على أساس تعاوني، وذلك بتوفير الثقة للشركاء في أن البضائع والتكنولوجيا والمواد الأخرى ستستخدم في الأغراض السلمية فقط.

ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة عالمية ضرورية لتعزيز الشفافية في التسلح التقليدي وفي بناء الثقة بين الدول، شأنه في ذلك شأن نظام الإبلاغ الموحد للنفقات العسكرية. ولذلك يرى الاتحاد الأوروبي أنه من المهم لجميع الدول أن تقدم تقارير رسمية دورية عن صادراتها ووارداتها في الفئات السبعة في السجل. وحتى الإقرار بأنه "لا يوجد شيء" في الحالات التي لم يتم فيها نقل أسلحة، سيسهم في تحقيق الشفافية. ومن الطبيعي أن تزداد قيمة السجل عندما تكون المشاركة فيه واسعة النطاق بقدر الإمكان. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته لجميع الدول بأن تقدم التقارير في الوقت المحدد وأن تتضمن هذه التقارير - لزيادة وتعزيز قيمة السجل - معلومات بشأن ممتلكاتها ومشترياتها العسكرية من خلال الإنتاج الوطني. وسيؤيد الاتحاد الأوروبي أي قرار يتخذه مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٩ بإعادة تعيين منسق خاص للشفافية في نزع السلاح، من أجل إيلاء مزيد من البحث، في لجنة مخصصة، للتدابير الممكنة في ميدان الشفافية في التسلح، بغية بناء الثقة وتعزيز الأمن بين الدول.

ومتابعة لقرار العام الماضي حول دعم السلم من خلال تدابير نزع السلاح العملية، أنشئ فريق من البلدان المهتمة لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة والمشاريع الملموسة. وهذه المبادرة القيمة تمثل خطوة هامة تتجاوز البحث التجريدي للموضوع المعقد الخاص بدور نزع السلاح في حالات ما بعد النزاع، ومنع الأزمات، واتخاذ إجراء محدد بشأنها.

واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مدونة سلوك حول تصدير الأسلحة. وانطلاقا من المعايير المشتركة لتصدير الأسلحة التي حددها المجلس الأوروبي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، تستهدف هذه المدونة وضع معايير مشتركة عالية لإدارة عمليات نقل الأسلحة التقليدية وتحديدها من جانب جميع الدول الأعضاء، ولتعزيز تبادل المعلومات ذات الصلة بغية تحقيق أكبر قدر من الشفافية. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستبذل قصارى جهدها لتشجيع الدول الأخرى المصدرة للسلاح على تأييد مبادئ ومعايير مدونة السلوك.

ويشترك الاتحاد الأوروبي الآن في تنفيذ البرنامج الذي وضعه الاتحاد لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية الذي اعتمده المجلس في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، والذي وضع إطارا لعمل الاتحاد، وبصفة خاصة في مساعدة بلدان ثالثة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ولمساعدة البلدان المتضررة، وخاصة في حالات ما بعد النزاع، على قمع الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة، مع التركيز على الأسلحة الصغيرة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هناك تحديا خطيرا يواجه المجتمع الدولي يتمثل في الحظر المزدوج المؤلف من الصراع الداخلي وانتشار الأسلحة الصغيرة، ويرحب الاتحاد بإعادة إنشاء الفريق المعني بالأسلحة الصغيرة ليواصل داخل الأمم المتحدة العمل الذي بدأ فعلا.

ويشجع الاتحاد الأوروبي فريق الخبراء على صياغة توصية بشأن الأهداف المتوخاة من مؤتمر دولي حول الاتجار في الأسلحة غير المشروعة من جميع نواحيه ونطاق المؤتمر وتوقيته، في وقت مناسب يتيح للجمعية العامة أن تنظر فيها في دورتها الرابعة والخمسين. وقد شرع الاتحاد الأوروبي كذلك في مناقشات حول اتخاذ مزيد من التدابير بشأن الأسلحة الصغيرة، في إطار سياسته المشتركة. وفي هذا السياق يناشد الاتحاد جميع الدول أن تبذل قصاراها لتمكين هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، خلال دورتها في ١٩٩٩، من التوصل إلى توافق في الآراء وإلى إقرار مبادئ توجيهية حول نهج شامل ومتكامل نحو تعزيز السلام من خلال تدابير عملية لنزع السلاح.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بهدف الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد، على النطاق العالمي، وبالإسهام في حل المشكلات التي سببتها فعلا هذه الأسلحة حتى الآن. ورحب الاتحاد بفتح باب التوقيع، في أوتاوا، يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبالجهود التي بذلها الموقعون على تلك الاتفاقية لتشجيع الانضمام العالمي إليها. ويطيب لنا أن ١٣٠ بلدا قد وقّعت حتى الآن على الاتفاقية، وأنه تم التوصل، في فترة وجيزة جدا، إلى حد الأربعين تصديقا اللازم لنفاذ الاتفاقية، بحيث ستصبح نافذة في أول آذار/ مارس ١٩٩٩.

وعشية مؤتمر أوتاوا، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وافق مؤتمر الاتحاد الأوروبي على القيام بعمل مشترك جديد بشأن الألغام المضادة للأفراد. يكرر به الاتحاد التزامه، ويقرر وقفا مؤقتا مشتركا لإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد. وينبغي لجميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أن تتخذ الخطوات اللازمة للامتثال لأهداف اتفاقية أوتاوا، ريثما تُصبح نافذة، وأن تتعهد بالمشاركة الفعالة في المؤتمرات التي سوف تنظم بعد التوقيع على الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى الاتحاد إلى النهوض، في كل المحافل المناسبة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، بكل الجهود التي يمكن أن تُسهم في تحقيق أهداف العمل المشترك.

وفي محاذاة ذلك، يتضمن العمل المشترك جدولا للخطوات المحددة، والإسهامات المالية، من الاتحاد للعمليات المتعلقة بالألغام. وفي الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧ أسهم الاتحاد بمبلغ ١٤٠ مليون دولار لأنشطة إزالة الألغام، ومساعدة الضحايا. ولا يشمل هذا المبلغ الإسهامات الفردية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويزمع الاتحاد أن يزيد في ١٩٩٨ جهوده،

الكبيرة فعلا، بتخصيص ٦٠ مليون دولار للمبادرات الخاصة بإزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وذلك يجعل من الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي في العالم في هذه المجالات. وبهذه الروح يؤكد الاتحاد نيته في أن يستمر في العمل النشط لتعزيز جهود المجتمع الدولي نحو الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولهذا الغرض يعتقد الاتحاد أنه في سبيل أن تخصص وتستعمل على نحو أكثر فعالية الموارد التي تتاح في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فمن الجوهري أن يكون ثمة تعاون دولي أفضل. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني الخاص بالألغام على النطاق العالمي، ويرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ويرحب كذلك بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق استجابة أكثر تماسكا داخل الأمم المتحدة وخارجها، للتحدي الماثل في الملايين الكثيرة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى نفاذ البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وذلك في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويرحب الاتحاد كذلك بنفاذ البروتوكول الرابع عن أسلحة الليزر المسببة للعمى، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وهو يُناشد جميع الدول التي لم تُصبح بعد أطرافا في الاتفاقية، وفي البروتوكولات الملحقة بها، ولا سيما البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع، إلى الانضمام إليها.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ رحب الاتحاد بمقرر مؤتمر نزع السلاح أن يقبل أعضاء جددا، وبعضهم أعضاء بالاتحاد. ويرحب كذلك بكون الجمعية العامة قد شجعت مؤتمر نزع السلاح بقرارها ٤٠/٥٢ ألف، على مواصلة استعراض عضويته. وفي هذا العام كذلك تم تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وقدم تقريره إلى مؤتمر نزع السلاح. وبما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري إعادة تعيين منسق خاص في بداية دورة ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح، لمواصلة المشاورات حول هذه القضية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده لمساندة ترشيح الدول الأعضاء الخمس والبلدان المنتسبة الأربعة التي قدمت طلبا لقبولها.

وأحرز تقدم كبير خلال الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، في هذا الربيع، للتوصل إلى توافق في الآراء حول أهداف وجدول أعمال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، تكرس لنزع السلاح. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأنه، على الرغم من ذلك التقدم، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد اعتقاده بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ واو، لا ينبغي عقد الدورة الاستثنائية المذكورة إلا بعد حدوث توافق في الآراء حول أهدافها وجدول أعمالها. والاتحاد مستعد للعمل بطريقة بنّاءة نحو تحقيق توافق الآراء المذكور.

ويُرحب الاتحاد الأوروبي بالمقررات الهامة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بشأن ترشيد العمل وإصلاح جدول الأعمال الخاصين باللجنة الأولى وبإنعاش، وترشيد، وتنسيق عمل هيئة نزع السلاح. غير أن الاتحاد الأوروبي يأسف لأنه لم يتسن الاتفاق إلا على خطوات محددة. وإصلاح اللجنة الأولى يظل أمرا ذا أولوية. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على التوصل، في هذه الدورة، إلى توافق في الآراء على تحقيق المزيد من ترشيد عمل اللجنة. والإصلاح، كما نفهمه، إنما هو عملية مستمرة، وينبغي أن تعقب الإنجازات التي تمت مؤخرا خطوات أخرى.

السيد بون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُسعد وفدي أن يراكم، يا سيدي، ترأسون عمل اللجنة في هذه الدورة الثالثة والخمسين، ويوجه إليكم تهانينا الحارة. ونؤكد لكم وللأعضاء الآخرين بالمكتب مساندتنا وتعاوننا الكاملين. ونحيي كذلك العمل الممتاز الذي قام به سلفكم، السيد نكوغوي، ممثل بوتسوانا، ونود أن نشكر الأمين العام على بيانه الهام الذي القاه في اللجنة صباح اليوم.

إن نزع السلاح والأمن الدولي يظلان من الركائز الأساسية للأمم المتحدة. إن ثقافة من السلام والأمن الدوليين هي شرط لا بد منه للتعجيل بعمل وتعاون دوليين في مجالات حرجة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسلام الآمن والدائم، والأمن الدولي، كلها متطلبات أساسية وجوهرية لتشكيل عالم أفضل لكل الدول. وخلال العام الماضي، أغرق المجتمع في فيض من البيانات المعادة التي تدعو إلى نزع السلاح

العاجل والفعال. غير أن هذه الكلمات لم تواكبها أفعال. وعلى الرغم من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قامت كل من الهند وباكستان بتجارب نووية في وقت سابق من هذا العام. وكانت هذه التجارب تحت الأرض. ولا نعرف كم جرى من التجارب المحاكية، بآخر ما توصلت إليه تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية، من جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

ويبدو واضحا أنه إذا شئنا أن نخطو أية خطوات هامة نحو نزع السلاح العاجل والفعال، ونحو تحقيق الأمن الدولي، فلا بد أن نضع تدابير أكثر فعالية لخفض جميع أسلحة الدمار الشامل، ثم إزالتها في خاتمة المطاف.

ولا بد أن نسعى بإرادة سياسية ونشاط نحو تحقيق عالمية الصكوك الموجودة وإلا فقدت مغزاها. ولا بد أن ننشئ آليات تكفل لها التنفيذ الفعلي.

وفي مجال الأسلحة النووية يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون ويتعاضد للحد منها والقضاء عليها في آن واحد. وكخطوة أولى في الحد من الأسلحة النووية تدعو فيجي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن توقف على الفور إنتاجها وتجاربها بأي شكل من الأشكال.

كذلك نطالب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تدمر كل مخزوناتها منها، ونحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحض على ذلك بوجه خاص كلا من الهند وباكستان. ولا ينبغي أن نُضفي العالمية فحسب على هاتين المعاهدتين بل وأن نكفل فعالية تنفيذ تلك الصكوك القانونية وإلا فستحكم علينا الأجيال القادمة باعتبارنا جماعة من المسوفين.

وترى فيجي أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تُبدي التزامها ووفاءها بالأحكام الواردة في معاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد يجب أن تكون عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار عملية مختلفة، من حيث نوعيتها، وممارسة أكثر تطلعا للمستقبل.

وقد وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن ١٥٠ بلدا، ولكن لم يُصدق عليها سوى ٢٥ بلدا منها فيجي. ويبقى على الدول الأعضاء الاثنتين والثلاثين الباقية من مجموع ٤٤ بلدا مدرجة أسماؤها في المرفق ٢ بالاتفاقية أن تُصدق على المعاهدة لكي يبدأ سريانها. وعلى هذا فنحن نحث جميع الدول التي وقعت على المعاهدة على أن تصدق عليها أيضا إذا كان المراد هو أن تُصبح صكا فعالا من أجل نزع السلاح النووي.

وتعتبر فيجي أن عملية ستارت جزء من مصفوفة عمليات التخفيض والإزالة، وهي تحث بشدة على تنشيط العملية وتوسيع نطاقها لتشمل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في كثير من أرجاء العالم يُساعد كثيرا مبادراتنا الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونظل نحث جميع البلدان في تلك المناطق على أن تُصبح أطرافا في المبادرة الإقليمية، أما في الأقاليم التي لا توجد بها تلك المناطق فإننا نحث على إنشائها. وما معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوى خطوتين على طريق القضاء المبرم على جميع الأسلحة النووية من على ظهر كوكبنا. ولتحقيق هذه الغاية إلى نهايتها يجب أن نعمل الآن في سبيل التفاوض وإبرام معاهدة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد. ويأمل وفدنا إحراز تقدم هام في مؤتمر نزع السلاح.

ويرتبط بمساعينا الرامية إلى نزع السلاح الكامل مسألة إنتاج ونقل المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. فيتعين بحث مسألة فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، على وجه الاستعجال. وينبغي ألا ندخر جهدا في مؤتمر نزع السلاح من أجل إقرار حصر للمواد الانشطارية والشروع في مفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولقد بدأ في العام الماضي نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. بيد أن الاتفاقية تنقصها

العالمية. وعلى هذا فنحن نطالب جميع الدول، وخاصة الدول التي تمتلك أو تنتج الأسلحة الكيميائية أو لديها القدرة على إنتاجها بأن تُصبح أطرافا في الاتفاقية. كذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية.

كما أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة تفتقر إلى العالمية. وتظل نطالب جميع الدول التي لم تُصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك. كما نطالب بالإبرام المبكر لبروتوكول التحقق، وبالالتزام الكامل والمشاركة الكبيرة من جميع الأطراف لضمان التنفيذ الكامل للمعاهدة.

إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام أصبحت موجودة بالفعل، وما دام الأمر كذلك فإن وفدي يواصل التأكيد على أن هذه الأسلحة من أبغض الأشياء في عالمنا وينبغي القضاء عليها نهائيا من بين أسلحة البلدان. وقد وقع بلدي الاتفاقية ونحن ندعو جميع من لم ينضموا بعد إلى الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية إلى أن يفعلوا ذلك. ونحث جميع الدول التى لم تُصدق عليها على أن تفعل ذلك. ويجب على المجتمع الدولي في غضون ذلك أن يتعاون ويتعاضد لإزالة واستئصال ملايين الألغام الأرضية المنصوبة في مختلف أنحاء العالم، وأن يوفر في الوقت نفسه لضحايا الألغام الأرضية الرعاية والتأهيل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وعلينا في الوقت نفسه أن نعمل يدا واحدة وبلا غموض للقضاء على استخدام وإنتاج وتخزين الألغام المضادة للأفراد.

ومن الشواهد الأليمة في زماننا أن تنجم عن الأسلحة التقليدية المآسي البشرية في عدة دول. فالأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحدثت الفوضى في عدة بلدان في أفريقيا وأوروبا الشرقية. وأدى انتشار إنتاج وبيع ونقل الأسلحة التقليدية إلى حوادث الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. فينبغي لذلك أن تعطى أولوية عالية لإعداد ووضع استراتيجيات وسياسات ترمي إلى منع انتشار توريد الأسلحة التقليدية، وخاصة الحد من تدفقها إلى مناطق النزاع. وفيجي تؤيد تماما فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الصغيرة وتثق في أن تقرير الفريق سيولى الاهتمام العاجل والجاد الذي يستحقه، في مؤتمر نزع السلاح وفي داخل إدارة شؤون نزع السلاح. كما أننا نحث جميع الدول الأعضاء على التأييد التام والمشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فالسجل أداة فعالة لتيسير الشفافية. ونود أن نرى تعديلات توسع فئات الأسلحة التي يشملها السجل بغية كفالة زيادة أهميته.

ويشكل وقوع المنازعات داخل الدول تهديدا للسلم والأمن. فهذه المنازعات لا تثير عمليات التشريد والإبادة الجماعية على نطاق واسع فحسب، بل وينجم عنها تدفقات غفيرة للاجئين عبر الحدود، ذات تأثيرات بالغة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستقبلة للاجئين. ولذا يرحب وفدي بالجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ويؤيد هذه الجهود حتى يمكن تخفيف حدة التوترات والمنازعات.

وفي الوقت نفسه يجب أن نضع ترتيبات منظمة ومهيكلة بالكامل لدرء المنازعات بدلا من مواجهتها بعد نشوبها. ولذا فنحن نجدد دعوتنا إلى إنشاء آلية أو شعبة دائمة للدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة، يكون بمقدورها الاستجابة الفورية والإيجابية والفعالة للتهديدات باحتمال حدوث منازعات أو إبادة جماعية. وينبغي أن يكون بوسع هذه الشعبة أن تتلقى وتقارن وتحلل معلومات وتقارير المخابرات وتفسرها بقصد الكشف المبكر عن المنازعات المحتملة والاستجابة المبكرة لاكتشافها بغية التقليل إلى أدنى حد من هذه التهديدات وحلها بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية.

وختاما، يحث وفدنا المجتمع الدولي والبلدان على اتباع ثقافة سلام وأمن دولي وتحاشي ثقافة الحرب والنزاع.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو ياسيدي أن تتقبلوا تهنئة وفدي بتوليكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والخمسين. وأود أن أؤكد لكم تأييد وفدي الكامل وتعاونه معكم ومع مكتبكم وأنتم تصرفون أعمال اللجنة وصولا بها إلى خاتمة موفقة.

كانت جنوب أفريقيا في دورة اللجنة الأولى في العام الماضي قد صنفت عام ١٩٩٧ باعتباره العام الذي استطاع المجتمع الدولي فيه تحقيق عدة إنجازات في ميدان عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح بينما لم يتمكن من انتهاز الفرص التي أتيحت له.

وكان أملنا المعلن هو أن يكون عام ١٩٩٨ أكثر إثمارا، وأن يكون بوسعنا جميعا في دورة الجمعية العامة هذه أن ننظر وراءنا إلى عام لم نتمكن فيه فحسب من تطوير أعمالنا في مجالات اختصاصاتنا، بل تمكنا فيه أيضا من التطلع قدما إلى فرص البناء على أسس جديدة لمعالجة القضايا الهامة.

وعلى الرغم من العمل الإيجابي الذي يجري الاضطلاع به في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، والاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على التفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية؛ ونتيجة لقاء القمة بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ واستعراض الدفاع الاستراتيجي الذي أجرته المملكة المتحدة ومؤشرات الشفافية التي ينطوي عليها هذا الاستعراض؛ وقرب سريان اتفاقية الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد، والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، شهد عام ١٩٩٨ أيضا تطورات مزعجة، وخاصة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تطورات سيكون لها تأثير كبير عندما نحاول أن نرسم لأنفسنا طريقا إلى الألفية المقبلة، طريقا يكفل أن تتمكن شعوب العالم من العيش في بيئة أكثر سلامة وأمنا، دون أن يخيم في أجوائها تهديد أسلحة الدمار الشامل والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة.

وكانت تفجيرات التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا وتأثيرها المحتمل على نزع السلاح النووي، مصدر قلق عميق لحكومة بلدي. ولقد أعربنا عن آرائنا بشأن هذه المسألة، وإنني أكرر التأكيد هنا على التصريحات التي صدرت عن حكومة جنوب أفريقيا في هذا الشأن. كما انضمت جنوب أفريقيا إلى عدد من المبادرات، بما في ذلك مبادرات في مؤتمر نزع السلاح وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد مؤخرا، كيما نعرب عن قلقنا. وما زلنا ندعو الهند وباكستان إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ومواصلة الحوار لتعزيز الثقة المتبادلة. وثابت في السجلات ترحيب حكومة بلدي بالبيانين اللذين أدلى بهما في الجمعية العامة رئيسا وزراء باكستان والهند، واللذين أشارا فيهما إلى التقدم المحرز صوب انضمامهما إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن معارضتنا للتجارب النووية لا تعبر فحسب عن آراء حكومة جنوب أفريقيا، بل إنها أيضا تمثل هدفا طالما سعى وراءه كل المجتمع الدولي، الذي كان يأمل في أن يؤدي إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى إزالة هذه الظاهرة من أوساطنا. كما تجدر الإشارة إلى أننا، كبلد نأى بنفسه عن جحيم الأسلحة النووية، وبصفتنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نلتزم التزاما صارما بعدم انتشار الأسلحة النووية وبالقضاء التام عليها. فما دام في الوجود دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية، ستظل هذه الأسلحة، في رأينا، تشكل تهديدا للإنسانية.

وهذا العام كان هناك أيضا مصدر قلق آخر لجنوب أفريقيا، وهو التمادي في رفض الاعتراف بأن المجتمع الدولي بأسره له مصلحة واهتمام بنزع السلاح النووي، وهو رفض أدى، في جملة أمور، إلى عدم القدرة على استيعاب هذا المفهوم في محافل مثل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وفي عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وهذا أيضا على الرغم من أن جنوب أفريقيا وغيرها الكثير من المشاركين في هذه الاجتماعات أوضحوا أن مثل هذه الاقتراحات يمكن أن تطرح وتنفذ بدون تقويض أو تهديد مفاوضات نزع السلاح النووي الجارية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، والتي ستظل تكتسب أهمية قصوى في تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في آخر المطاف - كما هو الحال بالنسبة للمفاوضات المقبلة التي ستضم الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وما نسعى إليه هنا هو أن يجري المجتمع الدولي، الذي يمثله مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار، مداولات مكثفة لاتخاذ خطوات عملية من أجل الاضطلاع بجهود منتظمة وتدريجية للقضاء على الأسلحة النووية.

ومما ضاعف من القلق الذي أشرت إليه هنا، فشل الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، في التوصل إلى نتيجة ناجحة. وستواصل جنوب أفريقيا الترويج للاقتراحات التي قدمتها في اللجنة التحضيرية لعام ١٩٩٨، عندما تجتمع اللجنة مرة أخرى في العام القادم. ويحدونا الأمل في أن تستعيد اللجنة التحضيرية في دورتها لعام ١٩٩٩ الأرضية التي فقدتها، وأن تختتم أعمالها بنجاح. وسوف نعمل جنبا إلى جنب مع جميع شركائنا في معاهدة عدم الانتشار من أجل تحقيق هذا الهدف، وخاصة في ضوء التحدي الجديد الذي يواجهنا.

وقد قدم الرئيس نيلسون مانديلا، في خطابه أمام دورة الجمعية العامة هذه عرضا واضحا لموقف جنوب أفريقيا من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وذكر بأن أول قرار تتخذه الجمعية العامة كان يرمي إلى مواجهة التحدي المتمثل في:

"أن تزال ترسانات الأسلحة الوطنية والأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تحويرها للتدمير الشامل". (القرار ١ (د - ١)، الفقرة ٥ (ج)).

ولكنه استطرد قائلا إنه بعد صدور مبادرات وقرارات لا حصر لها، لا توجد لدى المجتمع الدولي حتى الآن اقتراحات محددة ومقبولة بشكل عام، مدعومة بالتزام واضح وصريح من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإسراع بالقضاء النهائي والكامل على الأسلحة النووية وقدرات الأسلحة النووية.

ووجه الرئيس مانديلا تحية للبرازيل - وهو ما نفعله اليوم أيضا - على قرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحث جميع الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تتأسى بتلك القدوة الممتازة. وسأل سؤالا، مع الاعتراف بأنه قد يكون ضربا من السذاجة، وجهه إلى من يسوقون حججا معقدة لتبرير رفضهم القضاء على أسلحة الدمار الشامل الفظيعة المخيفة، بقوله "ما هي حاجتهم إلى هذه الأسلحة بأي حال؟" (A/53/PV.7، ص ١٦). وأكد الرئيس مانديلا أنه ليس هناك في الحقيقة إجابة منطقية يمكن أن تقدم لتشرح على نحو يدعو إلى الارتياح ما هي في نهاية المطاف نتيجة الحرب الباردة بجهودها، والتمسك بمبدأ التهديد باستخدام القوة الوحشية لتأكيد تفوق بعض الدول على غيرها.

ومن دواعي سروري أيضا أن أوجه عناية اللجنة، كما فعل سفير المكسيك اليوم في وقت سابق، إلى أن جنوب أفريقيا، إلى جانب شركائها في الإعلان الوزاري المشترك الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن الحاجة إلى وضع خطة دولية جديدة تحقيقا لعالم خال من الأسلحة النووية - أيرلندا والبرازيل وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا - ستعرض مشروع قرار في هذا الشأن (A/C.1/53/L.48)، لتنظر فيه اللجنة الأولى. والغرض من الإعلان ومشروع القرار هو طرح خطة واقعية وقابلة للتنفيذ لبلوغ هدف نزع السلاح النووي، والتعرف على أرضية وسط وتحاشي الوقوع في مصيدة الجمود الذي خلقه القبطان اللذان سيطرا زمنا طال أكثر مما ينبغي على مناقشات نزع السلاح النووي، وولد مزيدا من الاستقطاب وحقق نذرا قليلا من النتائج.

وقد حان الوقت للنظر إلى نهج جديد يوحد الأرضية الوسط المحصورة بين المواقف المتطرفة ونقيضها. وقد يتطلب هذا النهج الاعتراف صراحة بالتحديات التي تواجهنا؛ ولا ينكر الخطوات التي اتخذت ولا تزال تتخذ؛ ولا يتجنب القضايا الشائكة، ولا يلتمس المواجهة في الوقت نفسه؛ ويسعى إلى تشكيل الأساس لنهج مشترك يؤدي إلى تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية عن طريق العمليات الانفرادية والثنائية الحالية، ومن خلال اتخاذ خطوات متكاملة ومتعاضدة على الصعيدين الجماعي والمتعدد الأطراف.

وقد أكد الرئيس مانديلا بكل صراحة ووضوح، عندما أعلن مشاركة جنوب أفريقيا في هذه المبادرة، أن مشروع القرار الذي وزع تحت عنوان ملائم هو "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، ما هو إلا محاولة صادقة للإسهام في تعريف الخطوات المنتظمة والتدريجية المطلوبة للقضاء على الأسلحة النووية وخطر الفناء الذي تمثله هذه الأسلحة. ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر بجدية في مشروع القرار الهام هذا، وإلى تأييده.

وأود الآن أن أنتقل إلى عدد من القضايا الهامة الأخرى التي ترغب جنوب أفريقيا في إبرازها، والتي سنتناولها في سياق مداولاتنا.

لقد رحبت جنوب أفريقيا بالقرار المتخذ في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء اللجنة المخصصة، في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي"، وهي اللجنة التي ستتفاوض على معاهدة حظر المواد الانشطارية، على أساس تقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة فيه.

إن بدء مفاوضات معاهدة المواد الانشطارية وإنهاءها في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح كان هدفا من أهداف جمهورية جنوب أفريقيا منذ وقت طويل. فمعاهدة المواد الانشطارية، باعتبارها موضوع المفاوضات المتعددة الأطراف الهامة التالية بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هي جزء مكمل للقسم المتعلق بنزع السلاح النووي من مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥. وترى جنوب أفريقيا أن المفاوضات الخاصة بمعاهدة المواد الانشطارية لها أهمية خاصة نظرا للطابع الأساسي للمواد الانشطارية كعنصر في صنع الأسلحة النووية.

ومن وجهة نظرنا، فإن المفاوضات التي يوشك بدؤها في مؤتمر نزع السلاح هي في صميم مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. فبتحقيق الرقابة على المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة سنكون في وضع يسمح لنا بمنع إنتاج مزيد من الأسلحة النووية، بل سنكون أيضا في مركز يسمح لنا بوضع الأسس لإزالتها نهائيا. إن النهج الذي ستتبعه جنوب أفريقيا في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للمواد الانشطارية سيقوم على هدف أن تكون معاهدة المواد الانشطارية التي سيتم التفاوض بشأنها، تدبيرا مكملا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما. ومع التسليم بالصعوبات المحيطة بالقضايا المتصلة بالمخزونات العسكرية الموجودة للمواد الانشطارية، نعتزم إثارة مسألة المخزونات، على النحو الوارد في تقرير شانون، وسوف نبحث، مع الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح، أنسب السبل للتصدي لهذه المسألة.

وتواصل اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمانتها الفنية المؤقتة اتخاذ خطوات هامة في سبيل تنفيذ نظام التحقق الخاص بالمعاهدة. وتضم جنوب أفريقيا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في دعوة جميع الدول إلى توقيع المعاهدة والعمل، بصورة بناءة، على بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن. وقد سبق أن قلت إن جنوب أفريقيا ترحب بالبيان الذي أصدرته باكستان مؤخرا حول استعدادها لتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما ترحب ببيان الهند بشأن استعدادها لاستمرار مناقشاتها حول توقيع تلك المعاهدة.

وستواصل جنوب أفريقيا الاستفادة من مشاركتها في اللجنة الأولى في زيادة تعزيز دعمها للمبادرات الرامية إلى زيادة المساحة التي تغطيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. وسنواصل دعمنا لمبادرة تشجيع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

وتعتبر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين استخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها مثالا للعمل الذي يمكن أن يحققه المجتمع الدولي في سياق نزع السلاح. وقد لاحظ وفدي مع الارتياح نجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ الاتفاقية بإجراء عمليات تفتيش ناجحة بين الدول الأعضاء وما أبدته الدول الأطراف من تعاون في هذا الصدد. وترحب جنوب أفريقيا أيضا بزيادة عدد التصديقات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدعو كذلك جميع الدول التي لم تقم بالتصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تفعل ذلك من أجل توسيع تطبيقها على نطاق عالمي.

إن تكثيف عمل الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما ينعكس في العمل الذي قام به المتفاوضون في العام الحالي بوضوح، بموافقتهم على برنامج عمل مكثف لعام ١٩٩٩، هو أيضا موضع ترحيب. وجنوب أفريقيا ملتزمة تماما بهذه المفاوضات وبإنجاز بروتوكول يكون فعالا في دعم تنفيذ الاتفاقية. بيد أن إتمام عمل الفريق المخصص يتوقف على استمرار التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة ومشاركتها الموضوعية والمرنة كذلك في أعمال الفريق. ونحن مقتنعون بأن الفريق

المخصص سيتمكن من إنجاز عمله في حدود الإطار الزمني المتفق عليه في آخر مؤتمر استعراضي للمعاهدة.

وبينما درجت جهود الحد من الأسلحة على تركيز الاهتمام على الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، فلا يمكن الاستمرار في إغفال الدمار الذي يسببه انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة وعلى إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع، على وجه التحديد. فالحصول على الأسلحة الخفيفة والصغيرة دون عائق، واستعمالها داخل الدول، قد زاد من القدرة القاتلة للجريمة، والعنف وأعمال اللصوصية والعصيان المدني. وقد تعرض تسريح المقاتلين السابقين وبرامج نزع السلاح والمبادرات الأخرى في المناطق التي كانت تعاني من حالات النزاع لصعوبات بسبب وجود كميات كبيرة من هذه الأسلحة التي لا تخضع لنظم فعالة والتي تستخدم بلا تمييز. إن انتشار المخزونات القائمة وتدفق الأسلحة الجديدة يعرضان للخطر التحولات الديمقراطية المرجوة ويؤثران تأثيرا سلبيا على قدرة الحكومات على الحكم الفعال.

إن التحدي الذي يواجهه التصدي لانتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة يتمثل في تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة، مع تشجيع تبادل المعلومات الموثوقة بين الإدارات الوطنية والشركاء الإقليميين، وتنسيق الإجراءات، وزيادة الوعي بالمسألة والحصول على دعم الحكومات والسياسيين والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة وثيق الارتباط بالأنشطة الإجرامية الأخرى ولذلك ينبغي معالجته في سياق المبادرات التي تستهدف الحد من الجريمة: وينبغي أيضا الاعتراف بما بين الأسلحة المشروعة وغير المشروعة من صلة وثيقة فيجب أن تكون النهج المتبعة لمعالجة أحدها مرتبطة بالأخرى، سواء داخل البلدان أو في المبادرات الإقليمية.

لذلك، ترى جنوب أفريقيا أنه يلزم اتباع نهج شامل لمعالجة هذه المشكلة. فيجب اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تركز الاهتمام على الأسلحة الصغيرة والخفيفة المشروعة وغير المشروعة. ولا بد من وضع نهج إقليمي، يتناول شواغل فرادى المناطق وينفذ على مراحل، للتصدي لمشكلة انتشار هذه الأسلحة دون رقابة، وذلك تعزيزا للإجراءات الوطنية. وسوف يكفل هذا إرساء المكونات التي يمكن أن تعالج هذه المسألة بصورة فعالة على نطاق عالمي، مع قيام كل منطقة في العالم بوضع نهج إقليمي.

ولذلك، يجب أن تكون مجالات التركيز، في جميع الحالات، منصبة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، غير المشروعة منها والمشروعة. وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تتركز الجهود على تعزيز التشريعات والنظم الرامية إلى منع تحول الأسلحة المشروعة إلى أسلحة غير مشروعة من خلال النشاط الإجرامي؛ وتحسين تنظيم توريد وتصدير الأسلحة الخفيفة والصغيرة ونقلها، حسب الاقتضاء، وبزيادة الرقابة على مخزونات الأسلحة الخفيفة المملوكة لقوات الأمن. وينبغي أيضا اتخاذ خطوات لخفض عدد الأسلحة الموجودة من خلال أساليب طوعية وزيادة قدرة قوات الأمن على تحديد الأسلحة غير المشروعة والاستيلاء عليها وتدميرها.

وعلى الصعيد الإقليمي، هناك تدبير هام من تدابير بناء الثقة من شأنه أن يؤدي إلى مكاسب طويلة الأجل بالنسبة للتعاون والثقة الإقليميين، وهو زيادة الشفافية من جانب البلدان في عمليات نقلها للأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي المناطق المتأثرة، يجب على الدول والمنظمات الإقليمية أن تتخذ تدابير فورية أيضا لوقف تدفق هذه الأسلحة، من خلال زيادة التعاون، وتحقيق الاتساق بين إجراءات النقل، وإحكام الرقابة على الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. وينبغي أيضا تركيز الاهتمام على إعادة تداول المخزونات الموجودة في جميع أنحاء المنطقة، واستنباط تدابير ملائمة للرقابة، منها زيادة التعاون بين الحكومات. والقيام بعمليات مشتركة وتحقيق الاتساق بين الأولويات.

وينبغي إقامة شراكة تعاونية بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع غير الحكومي، لتعبئة الدعم الجماهيري والسياسي. ويتعين إجراء دراسة كاملة لدور المجتمع غير الحكومي في مساعدة الحكومات على تحقيق هذا الدعم وتقديم العون لها في تجميع بيانات موثوقة تتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه. وترى جنوب أفريقيا ضرورة عقد مؤتمر دولي معني بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بعد عام ١٩٩٩، لتمكين الحكومات والمنظمات الإقليمية من

تقاسم خبراتها وتيسير الحوار. ويجب أن يكون هدف المؤتمر زيادة التعاون وتجنب الازدواجية في المبادرات لضمان استخدام الموارد النادرة بصورة فعالة. ويجب أن يضع المؤتمر خطة عمل لمكافحة مشكلة الانتشار على أساس خبرات النهج الإقليمية المحلية المتبعة في هذا الصدد. وهذه النهج الإقليمية ستكون قد أرست تدابير تتيح لنا معالجة هذه المسألة بصورة فعالة على نطاق عالمي.

وأثناء دورة اللجنة الأولى هذه، سيواصل وفد بلدي تأييد مشاريع القرارات التي تتعلق بمسائل الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، مستخدما الآراء التي أشرت إليها أساسا لمشاركتنا. وفي هذا الصدد، من المهم كذلك أن نذكر أن جنوب أفريقيا تواصل تشجيع كل أعضاء الأمم المتحدة على دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمشاركة فيه بانتظام.

وشعرت جنوب أفريقيا بالسعادة عندما أودعت بوركينا فاصو التصديق الأربعين على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مما أدى إلى تشغيل آلية دخول معاهدة أوتاوا حيز النفاذ. وسيكون أول اجتماع للدول الأطراف في المعاهدة المعلم الهام التالي للوفاء بكل أهدافها ولتحقيق تلك الأهداف. وهنا، تود جنوب أفريقيا أن تغتنم الفرصة لكي ترحب بالعرض الذي تقدم به وزير خارجية موزامبيق أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة، وأن تدعم هذا العرض، بأن يستضيف بلده أول اجتماع للدول الأطراف. ونقدم هذا الدعم لا لأن موزامبيق جار وصديق حميم فحسب، بل وأيضا لأن عقد الاجتماع في أحد البلدان التي ابتليت للغاية بآفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد يواصل تذكير كل أعضاء المجتمع الدولي بمدى الدمار الذي تسببه هذه الأسلحة لحياة المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وستتعاون جنوب أفريقيا تعاونا وثيقا ونشطا في العمل مع موزامبيق والدول الأعضاء الأخرى في المعاهدة لتشجيع الدول التي لم توقع ولم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك لكي تصبح في مركز يسمح لها بالانضمام إلينا في مابوتو بوصفها أعضاء كاملي العضوية في القاعدة الدولية لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وبينما تضطلع الوفود المشاركة في اللجنة الأولى بمناقشة وتصميم واتخاذ القرارات التي ترشدنا وترشد أعمالنا عام ١٩٩٩، فإن جنوب أفريقيا تظل ملتزمة بالعمل في هذه اللجنة، وفي كل المحافل الأخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار، لتحقيق هدفنا المشترك، وهو إزالة كل أسلحة الدمار الشامل والحد من أعداد الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة إلى الأعداد اللازمة للدفاع عن النفس وغير ذلك من الاستعمالات المشروعة.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفد بنغلاديش إليكم، سيدي، بأحر التهاني على انتخابكم للرئاسة ويقدم لكم تعاونه الكامل. ونشكر الأمين العام كوفي عنان على بيانه الشامل الذي أدلى به هذا الصباح.

إن المناخ السياسي الدولي المعاصر يحتوي على عناصر يمكن أن تكون مؤاتية لنزع السلاح. إذ يظهر توافق عريض في الآراء حول بعض القضايا الرئيسية. ويجب اغتنام هذه الفرص المتاحة. ويجب استكشاف نهج جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح في الوقت الذي نبتعد فيه عن المفاهيم البالية للاستراتيجيات وعن مذاهب الماضي. ويوجد الآن توافق دولي محسوس يزداد اتساعا يحبذ القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ومناشدة لاهاي من أجل السلام، التي تدعو إلى عدم إجازة الحرب، تعبر عن ضمير الإنسان. كما أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسريان اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والسريان الوشيك لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كل هذه إنجازات أساسية في هذا الميدان في الوقت الحالي. والاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيرا بشأن البدء في مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو خطوة جديدة إلى الأمام.

وهذه نقطة فاصلة حاسمة من جميع النواحي. فالقدرات تحتم المسؤوليات. ونحن نحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول القادرة على حيازة

الأسلحة النووية في جميع المناطق على أن تدخل بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى الهدف النهائي، وهو القضاء التام على الأسلحة النووية. فيجب ألا نسمح لعقارب الساعة بأن تتحرك إلى الأمام مرة أخرى في اتجاه الهاوية.

والتزام بنغلاديش بهدف نزع السلاح العام والكامل لا لبس فيه. وهو بالنسبة لنا التزام دستوري. وامتثالنا لمعاهدات نزع السلاح الرئيسية ينبع من ذلك. ولهذا السبب أيضا، ضمن أسباب أخرى، نولي هذه الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي. ولتحقيق هذا الهدف فقد أيدنا، وسنواصل تأييد كل الجهود الهادفة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

إن معاهدة عدم الانتشار تدعو إلى التفاوض بحسن نية حول تدابير فعالة للقضاء على الأسلحة النووية في

وقت قصير. كان هذا في عام ١٩٦٨. واليوم، بعد مرور ثلاثين عاما، لم يتفق المجتمع الدولي بعد على القضاء على الأسلحة النووية في وقت محدد. وحتى قرارات الجمعية العامة تحث مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف في إطار زمني محدد من خلال صكوك ملزمة قانونيا.

ولا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يمتثل لتطلعات المجتمع العالمي هذه. وترى بنغلاديش ضرورة البدء فورا في مفاوضات موضوعية حول نزع السلاح النووي التام والشامل في مؤتمر نزع السلاح. ويجب إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، لمعالجة هذه القضية الحاسمة.

إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض مع القانون الدولي. وتعلق بنغلاديش أهمية كبرى على ضمانات الأمن، وهي مسألة تهتم بها اهتماما فائقا كل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. هذه الضمانات عنصر أساسي في بقاء هذه الدول على هذا الحال. ولا شك في أن القضاء التام على الأسلحة النووية لا يزال أفضل ضمان أمني ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرحب في هذا الصدد بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية، التابعة لمؤتمر نزع السلاح.

وبنغلاديش، بوصفها عضوا نشطا في مؤتمر نزع السلاح، لا تزال ملتزمة بالإسهام في المناقشات والمداولات والحوار والمفاوضات الموضوعية حول نطاق عريض من قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد اكتسبت قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الاهتمام الواجب مؤخرا في المؤتمر. فالفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية يجب أن يستخدم للأغراض السلمية التي تعود بالنفع على كل الأمم. ويجب إنقاذ هذا الملاذ الأخير من تجربة سباق التسلح التي تؤدي إلى عكس المقصود منها. ولهذا تؤيد بنغلاديش كل الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق دولي يمنع تسليح الفضاء الخارجي.

ويأتي سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بنظامها الرفيع للتحقق، ليعزز تصميمنا على تدعيم اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة بآليات تحقق مماثلة. وتعلق بنغلاديش أهمية كبرى على عمل الفريق المخصص المكلف بالتفاوض لوضع بروتوكول لتدعيم الاتفاقية باستحداث آليات فعالة للتحقق والامتثال. وقد رحبت بنغلاديش بمبادرة استراليا المتعلقة بعقد اجتماع غير رسمي بهذا الشأن في نيويورك في الشهر الماضي، وانضمت إلى غيرها في إصدار بيان يتطلع إلى الأمام. ويبدو أنه توجد إرادة سياسية كافية، ونعتقد أن الفريق المخصص سيتمكن من الوفاء بولايته في الإطار الزمني المتفق عليه.

إن بيع الأسلحة الصغيرة علانية أمر يدعو إلى القلق الشديد، فبينما يُنزع سلاح جيوش العالم الكبرى، يعود المدنيون إلى التسلح. وإذا لم تخضع هذه الأسلحة للرقابة المناسبة فلن يكون السلام حقيقة واقعة بمعنى الكلمة في عصرنا هذا. وقد أدى تراكم الأسلحة الصغيرة ونقلها على نحو مفرط مزعزع للاستقرار إلى فواجع إنسانية ومشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة. وهذه المشكلات تتفاقم نظرا لافتقاد القواعد أو المعايير العالمية التي ينبغي استعمالها للاستدلال على مثل هذا التراكم أو النقل.

ومن المحتم أن يطرق المجتمع الدولي هذه المشكلة بوصفها مسألة على أعلى درجة من الأهمية والإلحاح.

وربما كان النهج المناسب لحل هذه المشكلة هو السعي إلى بناء توافق عالمي في الآراء بشأن رصد ومراقبة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وصلتها بالاتجار بالسلع المحرمة الأخرى. وقد يكون عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بجميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في المستقبل القريب خطوة هامة في ذلك الاتجاه وإنها لمبادرة محمودة حقا تلك التي اتخذها وزيرا خارجية النرويج وكندا لعقد دورة غير رسمية في الأمم المتحدة في الشهر الماضي بشأن الاتجار في الأسلحة الصغيرة واستعمالها غير المشروع.

ونحن ندعو إلى التبكير بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وقد حان الوقت لكي يستعرض المجتمع الدولي تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - التي كانت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح - فضلا عن نتائج الدورات الاستثنائية التالية لها، وأن يجري تقييما للحالة الدولية في مجالي الأمن ونزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة. وبينما ينبغي أن يظل نزع السلاح أولويتنا الأعلى على الإطلاق، يتعين علينا أن نحدد التحديات الناشئة في وجه الأمم المتحدة، وصيانة السلم والأمن الدوليين. وسوف يقتضي تعزيز اختصاص الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح تنسيقا فعالا بين هذه اللجنة ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وتؤدي المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا المجال دورا هاما في مجال الدعوة وإثارة الوعي يساعد على تعزيز قضية نزع السلاح العالمي. ويمكن الاستفادة من إسهامات المجتمع المدني القيمة استفادة أفضل عن طريق ترتيب محدد بعناية يكفل التنسيق البناء بين ذلك المجتمع والأمم المتحدة. وقد أسعدنا إنشاء إدارة لشؤون نزع السلاح، ونود أن تقوم تلك الإدارة بدور استباقي للغاية في شؤون نزع السلاح. وأحد المجالات التي يمكن أن يمارس فيها هذا الدور هو تنشيط مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تنتقل عمليات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى تلك المنطقة في القريب العاجل. فليس هناك مبرر يدعو إلى إدارة ذلك المركز من نيويورك. والحجج التي تساق بشأن القيود المالية لا تبدو مستساغة.

وقد سعت بنغلاديش دائما في اللجنة الأولى، مثلما سعت في مؤتمر نزع السلاح إلى الالتزام بموقف متوازن وإيجابي ينظر إلى القضايا حسب أهميتها بدلا من أن نلزم أنفسنا بمواقف مسبقة. وسنظل نتبع هذا التقليد في هذه الدورة.

السيد هاشمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفدي أن يراكم ياسيدي، وأنتم ترأسون اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أنه بفضل مهاراتكم ودرايتكم المعروفة جيدا ستتمكنون من توجيه أعمال اللجنة لكي تكلل بالنجاح. وتحقيقا لهذه الغاية يقدم وفدي كل المساندة والتعاون.

ونحن نشكر الأمين العام على الملاحظات الهامة المركزة التي أدلى بها أمام اللجنة هذا الصباح.

لقد كانت الحالة على جبهة نزع السلاح في السنة الماضية مدعاة للأسى بالتأكيد. وهذا ما لاحظه مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز، في وثيقته الختامية وهو ما يؤمن به وفدي تماما ويؤيده. وقد حدث فتح هام في مجال نزع الأسلحة التقليدية تمثل في النجاح في توقيع اتفاقية الألغام البرية الذي كان عملا محمودا، ولكن لم يكن هناك تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح النووي. إذ لا تزال الدول الحائزة على الأسلحة النووية ترى أن من الأفضل ترك مسألة نزع السلاح النووي لها كي تتفاوض بشأنها. ولكن لم يحدث حتى الآن أي تقدم حقيقي على تلك الجبهة. فما زالت عملية المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) في ركود، تنتظر تصديق مجلس الدوما الروسي. وريثما يحدث ذلك، لن يكون هناك أي تحرك آخر باتجاه ستارت الثالثة.

وفي الوقت نفسه، حدثت نكسة أخرى في أعقاب سلسلة التجارب النووية التي جرت في جنوب آسيا. فهذه التجارب مدعاة للقلق الإقليمي والعالمي الشديد لأنها تحمل معها احتمالات الانتشار النووي الخطيرة،

الأمر الذي يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تنبه هذه التجارب المجتمع الدولي، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى ممارسة قصارى الجهود لضمان وقف انتشار الأسلحة النووية مهما كانت التكاليف، وعلى الفور. والنهج الإيجابي الذي يجب أن تتبعه تلك الدول هو وقف جميع الأنشطة المتصلة بالانتشار الرأسي للأسلحة النووية، الذي يمثل ثغرة تفاوضت عليها هذه الدول لصالحها في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يمكن لهذه الدول أن تأمل في أن تضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إقناعا تاما بأن أفضل ما يخدم أمنها هو نبذها للأسلحة النووية عندما لا تكتفي هي، أي الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بالاحتفاظ بها بأعداد ضخمة، بل وتواصل أيضا "تحسين" القدرة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل هذه.

وإنها لحقيقة لا يمكن إنكارها، سواء شئنا أم أبينا، أن هناك الآن سبع دول أعلنت عن حيازتها للأسلحة النووية. وهناك على الأقل دولة حائزة للأسلحة النووية لم تعلقن عن حيازتها لها، وربما كانت هناك بضع دول أخرى تأمل في الانضمام إلى النادي لأسباب تتعلق بالأمن القومي، إن لم تتعلق بالمكانة. ولذلك، فمن المحتم النظر إلى التجارب الجارية في جنوب آسيا لا من حيث الدينامية الإقليمية المحضة أو تبريرها بهذا المنطق، بل ينبغي النظر إليها في السياق العام لنزع السلاح النووي العالمي الذي ينبغي معالجته عالميا. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة تتمثل في الاستجابة المناسبة لهذا التطور. فعليها أن تبدي بطريقة مقنعة التزامها القوي المستمر بأهداف نزع السلاح النووي كما تجسدت في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بالبدء في مفاوضات جدية تستهدف تقليص ترساناتها النووية، مما يؤدي إلى تصفيتها في نهاية المطاف. والتزامها الواضح في هذا الصدد، ولا سيما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أكدته بوضوح محكمة العدل الدولية في فتواها المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها. فما لم يكن هناك تصور واضح، لا سيما لدى الدول الطامحة إلى الحصول على قدرة نووية، لجدية عزم الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، فسينزلق العالم، طوعا أو كرها، إلى مسار الانتشار النووي.

ولذلك يحث وفدي الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ موقف أكثر إيجابية إزاء الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تظهر التزامها، دون أي لبس، بتحقيق أهداف نزع السلاح النووي كافة. وسوف يكون من المفيد أن تبدأ تلك الدول في إظهار نهج تعاوني حقا إزاء مبادرات نزع السلاح النووي التي تتخذها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بدلا من رفضها تلك المبادرات، مثلما اعتادت أن تفعل حتى الآن باعتبار تلك المبادرات جهودا غير واقعية ساذجة يبذلها "المعدمون" النوويون.

كما ينبغي بذل جهود لوضع نهج تعاوني، لا تخاصمي، في مجال نزع السلاح. فمثل هذا النهج يكفل على الأقل نتيجة أكثر إيجابية في الدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما كان عليه الحال، للأسف في الماضي، الأمر الذي يمهد السبيل للنجاح في عملية استعراض تلك المعاهدة في سنة ٢٠٠٠، وهو أمر جوهري في أي جهد يستهدف منع حدوث مزيد من تآكل الثقة في المعاهدة، هذا التآكل الذي بدأ يظهر فعلا في بعض الأوساط.

وينبغي أن تتناول عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بجدية النواحي الكمية والنوعية لنزع السلاح النووي، وعدم إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي، ومساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بكل من عملية الاستعراض والتنفيذ الكامل للمعاهدة. وعقب التطورات الأخيرة، لا بد من بذل جهود لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار الهام هذا. فالبديل الآخر محفوف بمخاطر لا يمكن قبولها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود أكبر لكفالة المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر بغية تمهيد السبيل لدخولها حيز النفاذ في الموعد المحدد. ويرحب وفدنا بتصديق المملكة المتحدة وفرنسا على المعاهدة. ويرحب، بوجه خاص، باستعداد كل من الهند وباكستان لتوقيع المعاهدة خلال سنة ويأمل أن ينفذ هذا التعهد. ويحث وفدنا الأطراف المعنية

الأخرى على أن تصادق على المعاهدة دون إبطاء. وهذا أمر ضروري إذا أريد للمعاهدة أن تصبح أداة فعالة لحظر التجارب النووية إلى الأبد. إن ماليزيا، من جانبها، وقعت المعاهدة في تموز/يوليه من هذه السنة لتؤكد مجددا دعمها المستمر لتدابير نزع السلاح النووي، وتتخذ خطوات من أجل التصديق عليها رغم عدم سرورنا من بعض الجوانب في المعاهدة. وماليزيا، بوصفها جزءا من نظام الرصد الدولي للمعاهدة، ستكون مقرا لمحطة لرصد الإشعاعات الذرية، حيث سيعمل المعهد الماليزي لأبحاث التكنولوجيا النووية بوصفه الوكالة الوطنية لمراقبة تنفيذ متطلبات المعاهدة. وكما في حالة معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أيضا بذل كل جهد ممكن لكفالة الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن وفدنا، إسهاما منه في عملية نزع السلاح النووي عن طريق مشروع القرار المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها والذي بادر بتقديمه في السنتين الماضيتين وسيبادر بتقديمه مرة أخرى في دورة الجمعية العامة هذه، قد دعا لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تؤدي في آخر المطاف إلى إبرام اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية. وعقب تجريم جميع الأنشطة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية عن طريق اتفاقيات محددة، من المنطقي والملائم السعي على المدى الطويل للتوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وهي أفظع ما يمكن تخيله من أسلحة الدمار الشامل، بغية كفالة استمرار بقاء السلالة البشرية على هذا الكوكب. ومع أن هناك مشروع اتفاقية نموذجية أعده كبار الخبراء الدوليين في مجال نزع السلاح النووي ويجري تعميمه بالفعل كأساس للمناقشة، لا يقترح وفدنا إجراء مفاوضات فورية بشأن هذه الاتفاقية في هذه المرحلة. وإذ أننا نعتقد أن الطريق نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية سيكون طويلا وشاقا ومن الأفضل أن نسلكه عن طريق سلسلة من المراحل المحددة جيدا، والمصحوبة بآليات ملائمة للتحقق والرقابة. وبالتالي، فإن هذا النهج لا يتعارض مع النـُهج التدريجية التصاعدية التي يناقشها الآخرون بالفعل، بما في ذلك حركة عدم الانحياز. ومن ثم، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر إلى هذا النهج انطلاقا من موقف إيجابي وبناء. وسيدلي وفدنا بالمزيد في هذا الشأن في اللجنة عندما يبادر بتقديم مشروع قرارنا المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وبغية بلوغ ذلك الهدف النهائي ينبغي تصعيد وتيرة المفاوضات بشأن مختلف نواحي نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وللأسف، لم يحرز مؤتمر نزع السلاح تقدما في مسألة إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي. إلا أننا نرحب بقراره الذي اتخذ مؤخرا بإنشاء لجنتين مخصصتين، تتناول إحداهما الوقف الفوري للمواد الانشطارية وتتعلق الأخرى بالتأكيدات الأمنية السلبية. ونأمل صادقين أن يعاد إنشاء اللجنتين المخصصتين كل عام على نحو تلقائي تقريبا وأن تقوم جميع الأطراف المعنية بالتفاوض بسلامة نية في الأشهر والسنوات المقبلة بغية التمكن من التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن هذين الجانبين الهامين من جوانب نزع السلاح النووي. وماليزيا حريصة على الاضطلاع بدور نشط وبناء في هذه المفاوضات وتتطلع قدما إلى انضمامها في وقت قريب إلى مؤتمر نزع السلاح بصفتها عضوا كامل الأهلية فيه.

إن وفدنا يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الخطر الماثل في إمكانية اندلاع حرب نووية حرارية بالصدفة أو بطريق الإرهاب. وينبغي أن يمثل ذلك حافزا إضافيا للمجتمع الدولي للعمل سعيا من أجل الخفض السريع للأسلحة النووية والقضاء المبكر عليها. وفي غضون ذلك، ينبغي بذل جهود لتحاشي هذه الأخطار أو إزالتها. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالاقتراح الذي تقدمت به لجنة كانبرا والذي دعمته مبادرة الدول الثماني التي صدرت مؤخرا هنا في الأمم المتحدة، وهو الاقتراح الذي يدعو لإزالة التأهب عن جميع القوات النووية. ونحن نرحب بوجه خاص بالموقف الذي يرقى إلى مستوى إزالة التأهب والذي اتخذته المملكة المتحدة فيما يتعلق بقواتها النووية التي توجد قواعدها في الغواصات. وينبغي أن نشيد بذلك الموقف بوصفه إسهاما إيجابيا، خاصة في سياق خفض إمكانية اشتعال الحرب النووية عن طريق الصدفة. وفي الوقت نفسه، ندعو البلدان الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز أمن مرافقها النووية عن طريق المزيد من الوسائل الوطنية والمادية والتقنية الصارمة و/أو التعاون الدولي.

وبينما ينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي في مجال نزع السلاح على نزع السلاح النووي، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة، الذي زاد مداه كثيرا في الأعوام الأخيرة، يمثل مصدر قلق بالغ لوفدنا ومن أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وعليه أن يتصدى لها. وفي حين أن لهذه الأسلحة دورا في الدفاع الوطني المشروع، فإن انتشارها يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات وينشر الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف تعاونه في التحكم في تدفق هذه الأسلحة عن طريق زيادة الجهود في مجال الشفافية، مثل الجهود المبذولة عن طريق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي تشارك فيه بلدان يتجاوز عددها ٩٠ بلدا، بما فيها بلدي. ويدعم وفدنا الجهود الرامية لتعزيز الاستخدام العالمي للسجل. كذلك نحن نؤيد الاقتراح بزيادة الوعي العام بمشكلة الأسلحة الصغيرة عن طريق عقد مؤتمر دولي.

وترحب ماليزيا باقتراب موعد دخول معاهدة أوتاوا حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بإيداع صك التصديق الأربعين لدى الأمم المتحدة مؤخرا. ونشيد بالسرعة التي دخلت بها المعاهدة حيز النفاذ، حيث يأتي ذلك بعد أقل من سنة من فتحها للتوقيع، وهو ما يمثل بالتأكيد إنجازا بارزا يظهر الدعم العالمي الساحق لها. إن ماليزيا، التي كانت من بين أول الموقعين على المعاهدة، تقوم باتخاذ خطوات نحو المصادقة عليها في وقت مبكر.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد بإدارة شؤون نزع السلاح تحت قيادة وكيل الأمين العام جايانتا دانابالا. فقد تمكنت الإدارة، تحت قيادته القديرة والدينامية من أن تعيد تركيز اهتمام المنظمة بنجاح على مسألة نزع السلاح الهامة على نحو لم يكن ممكنا في السنوات الأخيرة. ونعتقد أن إدارة شؤون نزع السلاح التي أعيد تنشيطها وزيادة قدراتها مؤخرا ستقدم إسهاما هاما في جهود الأمين العام لغرس ثقافة السلام العالمي الجديدة، التي أعرب عنها ببلاغة رائعة والتي ستضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في عملية تنفيذها. ونحن نتمنى للإدارة كل النجاح ونتعهد بكامل دعمنا لها وتعاوننا معها في مختلف أنشطتها.

تلك هي بعض تعليقات وفدنا بشأن عدة جوانب للمسائل المعروضة علينا. وهذه التعليقات ليست شاملة حيث أننا ننوي أن ندلي بتعليقات محددة إضافية بشأن جوانب أخرى في مسألة نزع السلاح خلال مناقشتنا.

السيد فالدفييسو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدنا أن يبدأ بالإعراب لكم، يا سيادة الرئيس، عن أحر تهانينا على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن على اقتناع بأن أعمالنا سيكتب لها النجاح الكامل تحت قيادتكم الحكيمة. وبوسعكم الاعتماد على دعمنا الثابت لكم لبلوغ تلك الغاية. ونتقدم بتهانينا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يعرب عن أصدق آيات الشكر للسيد موتوسي انكغوي على قيادته القديرة والكفؤة للغاية للجنة خلال الدورة الثانية والخمسين.

إن العديد من التوقعات التي نشأت على أثر نهاية الحرب الباردة قد تضاءلت الآن. وللأسف، فإن بعض العوامل والنظريات الفكرية، التي كانت بمثابة الوقود للمواجهة بين الشرق والغرب، لا تزال قائمة بعد التغيرات التي طرأت في المنظومة الدولية.

فالأسلحة النووية التي لم يكن لها مبرر على الاطلاق، ولا مبرر لها الآن، تظل تشكّل تهديدا للسلام والاستقرار وبقاء البشرية ذاتها. لهذا السبب فإن الشلل الفعلي الذي يصيب عملية نزع السلاح النووي هو مبعث قلق كبير للمجتمع الدولي.

لقد عارضت بلادي ولا تزال تعارض التجارب النووية بشدة في جميع أشكالها. والتجارب التي أجريت هذا العام تسلّط الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى القضاء على الأسلحة النووية، فضلا عن الخطر الحقيقي والمباشر الذي تمثّله. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل على التوصل إلى إبرام اتفاقات بشأن برنامج مرحلي ضمن إطار زمني محدد من أجل القضاء الكامل على الأسلحة النووية وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها.

ويسرنا أنه تم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض من أجل إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. ونحن على اقتناع بأن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة يجب أن تعالج القضاء على المواد الانشطارية الموجودة وحظر إنتاجها في المستقبل على حد سواء. ونحن على يقين بأن الموافقة على إنشاء اللجنة سييسر إحراز تقدم نحو إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي.

وقد لاحظنا باهتمام كبير وبالتأييد الإعلان الذي اعتمدته مجموعة بلدان بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، "من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى وضع برنامج جديد". وهذا الإعلان، إلى جانب مبادرات أخرى اقترحتها حركة عدم الانحياز، يشكّل إسهاما هاما في القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ونود أن نؤكد مجددا الأولوية والأهمية اللتين نعلّقهما على توفير الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية

سلبية تكون شاملة وغير مشروطة وملزمة. ونحن على يقين بأن إنشاء اللجنة المخصصة لهذا الغرض في مؤتمر نزع السلاح سيسفر عن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال عنصرا رئيسيا من عناصر عدم الانتشار ونزع السلاح. وبغية تحقيق هذا الغرض، يجب أن تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة امتثالا كاملا وبحسن نية لالتزاماتها، ولا سيما تلك الالتزامات التي تتضمنها المادة السادسة. ويجب أن تنفذ اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ الالتزامات في إطار المعاهدة، فضلا عن الالتزامات التي تتضمنها وثيقة المبادئ والأهداف والقرار المتعلق بالشرق الأوسط. ونلاحظ مع الارتياح انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار.

وبالإضافة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وأنتاركتيكا، وبليندابا، وبانكوك، ثمة مبادرات عديدة أخرى لها الهدف نفسه، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ومبادرة منغوليا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك البلد. وتؤيد كولومبيا أيضا الاقتراح القاضي بإخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية، والاقتراح القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إننا نرحب بتزايد عدد الدول التي صدقت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وحكومتي تحقق تقدما في عملية التصديق عليها، ويحدونا الأمل في إنجازها في أسرع وقت ممكن. ونحن على اقتناع بأن مصداقية وفعالية الاتفاقية، على غرار اتفاقيات دولية أخرى بشأن أسلحة الدمار الشامل، ستعتمدان إلى حد كبير على تحقيقها الطابع العالمي.

ويسرنا أيضا أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة ببروتوكول لتحسين وتنفيذ فعالية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدمير تلك الأسلحة، وقرار المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي يحث على اختتام المفاوضات داخل الفريق المخصص في أسرع وقت ممكن. ولقد شاركت بلادي في تقديم الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ والذي يعرب الدعم الثابت لأعمال الفريق المخصص كي يتمكن من الوفاء بجميع جوانب الولاية المنوطة به.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكّر بأنه في آب/أغسطس الماضي، اعتمد مجلس النواب الكولومبي اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيَّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الأربعة متعلقة بها. وهي الآن معروضة على المحكمة الدستورية، وهي الخطوة الأخيرة لعملية التصديق عليها.

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أنه مع أول ٤٠ تصديقا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أصبحت الطريق الآن سالكة أمامها لدخولها حيّز النفاذ بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وفقا لأحكام المادة ١٧. وحكومتي رفعت بالفعل الاتفاقية إلى مجلس النواب للتصديق عليها.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها ونشرها أمور تشكل تهديدا خطيرا للشعوب وللأمن الإقليمي والوطني؛ وتسهم في تفاقم التوترات التي تفضي إلى نشوء صراعات داخلية؛ ويترتب عليها أثر سلبي في التنمية الاقتصادية في البلدان المعنية. وثمة اعتراف واسع النطاق بالروابط القائمة بين منظمات الإجرام العاملة في جميع أنحاء العالم المنخرطة في التجارة غير المشروعة بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والإرهاب. ولقد اعتُمد في العام الماضي صك ملزم في نصف الكرة الغربي، ألا وهو الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

ولقد حان الوقت كي ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ توصيات ذات توجه عملي لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة المزعزع للاستقرار، كبداية للمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية عالمية. ولا بد لهذه الاتفاقية الدولية من أن تلزم الدول باتخاذ تدابير تشريعية لمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات محليا، باعتبار ذلك مطلبا رئيسيا لتجنب الاستعمال الإجرامي لهذه الأسلحة وتحويلها عن طريق أقنية سرية وغير مشروعة. وكذلك ينبغي أن يتضمن الاتفاق بشأن هذا الموضوع الآليات الضرورية لكفالة الامتثال له.

وبما أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يجري عن طريق اقتصاد سري يتألف من منظمات إجرامية دولية لها أقنية معلومات واتصالات ولها شبكات تمويل وتوزيع، فمن الواضح أن الحرب ضد هذه الآفة يجب أن تـُشن من منظور عالمي. لذلك، ومثلما ذكرت بلادي في ردها على الأمين العام بشأن هذه المسألة، نؤيد تأييدا ثابتا عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن بشأن التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

وتؤيد بلادي أيضا مبادرة إضافة بروتوكول يتعلق بتدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن التفاوض عليه داخل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا دعمه لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ونحن على اقتناع بأن هذه الدورة هي المحفل المناسب لتحليل مسار الأعمال المقبلة المتعلقة بمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة والمسائل الأخرى المتعلقة بالأمن الدولي. ونحن على اقتناع أيضا بأهمية التعددية في عملية نزع السلاح، وبالحاجة إلى كفالة المشاركة الكاملة من جميع أعضاء المجتمع الدولي في التحضير للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وفي عقدها.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتوجيه أحر تهاني وفد ميانمار لكم، سيدي، على انتخابكم بالاجماع لرئاسة اللجنة الأولى. ونتوجه بالثناء أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

عندما ننظر إلى أفق تحديد الأسلحة ونزع السلاح، إذ نبدأ أعمال اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والخمسين، فإن الصورة التي تطالعنا لا تبدو مشجعة جدا أو مفرحة؛ وهي ليست مشرقة بمجملها. إنها فسيسفاء. بالصورة العامة مظلمة ومعتمة ومفزعة، والعديد من المناطق والأماكن في الصورة سوداء كالقار. وبعضها معتم وكالح. وليست هناك سوى بعض المجالات التي تبعث وميض ضوء.

فنزع السلاح النووي يعاني من مأزق. ومفاوضات نزع السلاح الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تبدو وقد خمد أوارها في الوقت الحاضر. ولا تزال معاهدة ستارت الثانية تنتظر التصديق من جانب الاتحاد الروسي. ونود جميعا أن نرى معاهدة ستارت الثانية تدخل حيز النفاذ على وجه السرعة وأن تنفذ تنفيذا تاما من جانب الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية. ونحثهما أيضا على تنشيط عملية التفاوض الثنائية بينهما وأن يشرعا في مفاوضات ستارت الثالثة في أسرع وقت ممكن.

ولا يعني هذا أننا لا نعترف بالخطوات الملموسة التي اتخذتها في الماضي الدول الحائزة للأسلحة النووية. فنحن نذكر بالتقدير التخفيضات الكبيرة التي اضطلع بها من جانب الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية

في ترساناتهما النووية حتى اليوم، والتدابير الأحادية التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولكن لا ينبغي لأحدنا أن يعيش فقط على أمجاد إنجازات الماضي وأن يستعذب التراخي. وإنما يجب أن نسير مع الزمن وأن نضطلع بالمهمات العاجلة والهامة التي لا تزال أمامنا.

وفي المؤتمر التاريخي لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في نيويورك في شهر نيسان/أبريل وشهر أيار/مايو ١٩٩٥، تعهدت الدول الأطراف رسميا، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتزامات هامة جدا، من بينها، السعي بدأب وتصميم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لبذل جهود منظمة ومتوالية لنخفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن تكون إزالتها هي الهدف النهائي، وأن تنظر في اتخاذ خطوات إضافية تطمئن الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهو ما يرقى إلى كونه وثيقة ملزمة دوليا وقانونيا.

ومن دواعي الأسف أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تفي بهذه الالتزامات. بل إن هذه الالتزامات الرسمية لا يشار إليها أو يؤكد عليها مجددا في بياناتها. وعندما تشير هذه الدول أحيانا إلى تلك الالتزامات، فإن البيانات تكون روتينية ويعوزها الحماس.

إن عدم رغبة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق تقدم بشأن هاتين المسألتين واضح من خلال استمرار معارضتها لإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح وللتفاوض بشأن صك ملزم دوليا وقانونيا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا الافتقار نفسه إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للتحرك قدما بشأن هاتين المسألتين كان واضحا بجلاء في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. إن المعارضة الشديدة في هذه الاجتماعات من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، حتى لصوغ مسودة نص معتدل غير نهائي بشأن نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية والمسائل ذات الصلة في هذه الاجتماعات، لهو أمر يدعو إلى أشد الأسف. والدورة الثانية للجنة التحضيرية، التي كان يفترض أن تبدأ العمل التحضيري المضموني لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام ٢٠٠٠، منيت بفشل ذريع.

ودللت سلسلة تفجيرات التجارب النووية التي أجريت تحت الأرض في جنوب آسيا في أيار/مايو من هذا العام على أن نظام عدم الانتشار النووي ليس نظاما فعالا تماما في احتواء المارد النووي. وقد أثارت هذه التفجيرات النووية القلق الدولي. وكمسألة تتعلق بالسياسة العامة لميانمار، فإنها تعارض أية تفجيرات للتجارب النووية من جانب أي بلد وفي أية بيئة. إننا نؤيد وقف جميع تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات. فتفجيرات التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا ليست مجرد مسألة تجارب نووية. لقد أثارت مسألة أكثر عمقا. فإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في معارضتها الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والإبقاء على موقفها المتعنت، فهل يمكن لمعاهدة عدم الانتشار أن تستمر، وهل يمكن لها أن تكون فعالة حقا في وقف المزيد من انتشار الأسلحة النووية؟ فمن الأمور المتأصلة في الطبيعة البشرية وفي ديناميكية الانتشار النووي أنه إذا تمسكت الدول الحائزة للأسلحة النووية بحيازتها الدائمة لتلك الأسلحة وواصلت إيلاء أهمية كبيرة للردع النووي، فإنها لن تثير سوى شهية دول العتبة للحصول على الأسلحة النووية سرا أو علانية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعتمد نهجا ثنائيا، فمن ناحية، يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن الحصول على الأسلحة النووية. ومن ناحية أخرى، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها باتخاذ تدابير أكثر فعالية بشأن نزع السلاح النووي مما يؤدي إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة. ويجب وضع معيار قانوني دولي يفرض حظرا تاما على الأسلحة النووية وينفذ تنفيذا فعالا. فلا يمكن تجزئة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لأنهما يكمل أحدهما الآخر.

وبسبب موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم رغبتها في تحقيق تقدم بشأن نزع السلاح النووي، توجد هوة تتعلق بالمصداقية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب على

الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسد فجوة المصداقية هذه من خلال أعمالها الفعلية وتدابيرها الملموسة.

والبند الأول في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، إلا أن مؤتمر نزع السلاح حرم من الاضطلاع بدوره المناسب وهو إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وحيال هذا المأزق الذي يعانيه نزع السلاح النووي، فإننا بحاجة لأن نسعى إلى وضع جدول أعمال جديد يعطي حافزا للجهود الدولية من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتقف ميانمار على أهبة الاستعداد للعمل مع البلدان الأخرى التي تشاطرها أراءها للتوصل إلى جدول أعمال جديد يمكن الاتفاق عليه لنزع السلاح النووي.

ونرى أن جدول الأعمال هذا ينبغي أن يتضمن وقف حالة التأهب وتعطيل الأسلحة النووية وإزالة الرؤوس الحربية النووية من هذه الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وأن يبرم، كخطوة أولى، اتفاق عالمي ومتعدد الأطراف يكون ملزما قانونا، ويلزم جميع الدول بتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية؛ وإبرام صك ملزم دوليا وقانونيا تضطلع بتنفيذه على نحو مشترك الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن لا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية؛ وإبرام اتفاقية دولية بشأن المواد الانشطارية؛ وإبرام صك ملزم دوليا وقانونيا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن إنهاء حالة التأهب وتعطيل الأسلحة النووية وإزالة الرؤوس النووية عن هذه الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، خطوة عاجلة وبالغة الأهمية. فهي ستقلل من مخاطر الاستخدام غير المأذون به، ونشوب الحرب بسبب خطأ في التقدير أو عن غير قصد، ومخاطر اتباع أسلوب متهور في صنع القرارات المتعلقة باستعمال الأسلحة النووية. وذلك يتيح في زمن الأزمات فترة زمنية قيمة لا غنى عنها يمكن أن تستغل بصورة فعالة لتسوية النزاع وتجنب الحرب النووية.

ومن الخطوات الأخرى العاجلة والهامة جدا، إبرام صك دولي ملزم قانونيا يتضمن التزاما مشتركا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية. وهذا الاتفاق الواضح بشأن عدم المبادأة بالاستعمال، والذي يجد صدى في المبادئ العسكرية وعمليات نشر القوات، والالتزام الصارم به من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيمنع في الواقع استعمال الأسلحة النووية ونشوب حرب نووية، لأنه إذا اقتصر دور الأسلحة النووية على ردع الآخرين عن استعمالها، فإن استعمال الأسلحة النووية نفسها سينتهي. وتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية في إطار هذا الاتفاق، سيشكل تدبيرا هاما لإنهاء التركيز على دور الأسلحة النووية ويسهم في تقدم قضية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وهذه الخطوات الهامة والعاجلة، ضمن أمور أخرى، واردة في مشروع قرار ميانمار التقليدي بشأن نزع السلاح النووي، والذي سنقدمه بالاشتراك مع أعضاء آخرين في الدورة الحالية. وسيكون المحتوى الأساسي لمشروع القرار مرة أخرى هو تكرار دعوتنا إلى وضع برنامج ذي مراحل لنزع السلاح النووي، يفضي إلى التخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ويحدونا الأمل في أن يحصل مشروع قرارنا على أوسع تأييد من الدول الأعضاء هذه السنة.

ولفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أهمية كبيرة. فهي تشكل إسهاما كبيرا في قضية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وكذلك في تطوير القانون الدولي. ويعتقد وفدي أنه بالنظر إلى أهمية مسألة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، فقد يكون من المفيد التماس فتوى أخرى من المحكمة، بقرار من الجمعية العامة، بشأن مشروعية المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. ويعمل وفدي مع الوفود الأخرى المهتمة بشأن هذه المسألة.

ومن الجوانب المشرقة في الصورة العامة القاتمة، الجانب المتعلق بإبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الإنشطارية. ونحن نرحب بأن تنشأ في إطار مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة تعنى بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى.

إن مؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح - قد ارتقى حتى الآن إلى مستوى سمعته، وقدم نتائج ملموسة حيثما أعطيناه الولاية الكافية والدعم السياسي اللازم. وينبغي أن يعزز دوره حتى يتمكن من الاستجابة لاحتياجات عصرنا للتفاوض حول سلسلة من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن طائفة من الموضوعات. ونحن نفضل بالطبع أن تنشأ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لسنة ١٩٩٩. ولكن إذا لم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء في دورته للسنة المقبلة، سوى فيما يتعلق بإعادة إنشاء لجنتين مخصصتين إحداهما تعنى بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والأخرى بضمانات الأمن السلبية، ولم يتسن الاتفاق على بنود جدول الأعمال الأخرى، فينبغي أن تمنح لنزع السلاح النووي نفس المعاملة التي تمنح للبنود المتبقية الأخرى من جدول الأعمال. وينبغي استكشاف إمكانيات التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آليات ملائمة لنزع السلاح النووي، والبنود الأخرى المتبقية من جدول الأعمال، بما في ذلك تعيين منسقين خاصين.

ونعتقد أن من الضروري والمستصوب أن يكون هناك توسيع محدود لمؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة حتى يعكس حقائق الحاضر والطابع التمثيلي لعضوية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد تؤيد ميانمار بالكامل الطلبات المقدمة من تايلند والفلبين وماليزيا للانضمام إلى عضوية المؤتمر.

وإذ ننتقل إلى منطقتنا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق للدور الهام والمفيد الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في تشجيع الحوار عن الأمن بين الدول الأعضاء في المنطقة، الذي يتناول الموضوعات الإقليمية والعالمية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونشيد بالمركز لنجاحه في تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية إقليمية عن نزع السلاح ذات قيمة ومستوى عاليين لفائدة الدول الأعضاء في المنطقة. ونؤيد تماما ونوصي بقوة أن يواصل المؤتمر أنشطته ويوسعها متبعا التقليد الرفيع الذي أرساه وثابر عليه لأكثر من عقد من الزمان.

وأمامنا جدول أعمال مزدحم ومكثف جدا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولكن المسألة التي ينبغي ألا تغيب عن بالنا وينبغي أن نعطيها أعلى أولوية، هي نزع السلاح النووي. ولذلك ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتجاوز المأزق الحالي الذي يواجه هذه المسألة الأساسية للغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر اللجنة، بأنه وفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة، تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي في الساعة ١٨/٠٠. وأحث الوفود المهتمة على أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.